

Distr.
GENERAL

E/CN.17/IPF/1997/3
3 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات

الدورة الخامسة

١١-٢١ شباط/فبراير ١٩٩٦

عناصر مشروع تقرير

مذكرة من الأمانة العامة

مذكرة من الرئيسين المشاركين للفريق الحكومي
الدولي المخصص للغابات

المحتويات

الصفحات

٣	مقدمة
	أولا - تنفيذ قرارات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية فيما يتصل بالغابات على الصعيدين الوطني والدولي بما في ذلك دراسة الصلات القطاعية والشاملة لعدة قطاعات
٣	التقدم المحرز في البرامج الوطنية للغابات واستخدام الأراضي
٦	الأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها
١٠	المعارف التقليدية المتصلة بالغابات
١٤	النظم الإيكولوجية الهشة المتأثرة بالتصحر والجفاف
١٧	تأثير تلوث الهواء على الغابات
١٨	احتياجات ومتطلبات البلدات ذات الغطاء الحرجي المحدود

الصفحات

٢٢	ثانيا - التعاون الدولي بشأن المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا
٢٢	المساعدة المالية
٢٧	نقل التكنولوجيا وبناء القدرات والمعلومات
٢٩	ثالثا - البحوث العلمية وتقييم الغابات ووضع المعايير والمؤشرات للإدارة المستدامة للغابات
٢٩	تقييم الفوائد المتعددة لجميع أنواع الغابات
٣٣	البحوث الحرجية
٣٤	منهجيات التقييم الصحيح للفوائد المتعددة للغابات
٣٧	معايير ومؤشرات التنمية المستدامة للغابات
٤٠	رابعا - التجارة والبيئة من حيث صلتها بالمنتجات والخدمات الحرجية
٤٦	خامسا - المنظمات الدولية والمؤسسات والصكوك المتعددة الأطراف، بما في ذلك الآليات القانونية المناسبة
٤٦	المنظمات الدولية والمؤسسات والصكوك المتعددة الأطراف
٤٨	المساهمة في بناء توافق آراء في سبيل مواصلة تنفيذ مبادئ الغابات، بما في ذلك الترتيبات القانونية والآليات المناسبة التي تشمل كافة أنواع الغابات

مقدمة

وفقاً للفقرة ٣ (ج) من تقرير الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات عن أعمال دورته الثالثة (E/CN.17/IPF/1997/2)، قام الرئيس المشارك بإعداد هذه المذكرة بالتشاور مع سائر أعضاء المكتب، وذلك تيسيراً لمفاوضات الفريق في دورته الرابعة.

أولاً - تنفيذ قرارات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية فيما يتصل بالغابات على الصعيدين الوطني والدولي بما في ذلك دراسة الصلات القطاعية والشاملة لعدة قطاعات

التقدم المحرز في البرامج الوطنية للغابات واستخدام الأراضي

استنتاجات

١ - سلم الفريق بأن مصطلح "البرامج الوطنية للغابات" مصطلح شامل استخدم تعبيراً عن طائفة عريضة من النهج المتبعة حيال إدارة جميع أنواع الغابات داخل بلدان مختلفة وحفظها وتنميتها على نحو مستدام، ولاحظ أن حفظ التنوع البيولوجي وحماية التربة والمياه والنظم البيئية الهشة يعدان من الأهداف الهامة لتلك البرامج. وسلم بأهمية هذا المفهوم في بلدان كثيرة ولكنه أقر بأن الأطر الأخرى للسياسة العامة لها محلها في مواضع أخرى. وشدد على أن البرامج الوطنية للغابات أو غيرها من أطر السياسة العامة تتطلب اتباع نهج واسع النطاق شامل لعدة قطاعات في جميع المراحل، بما في ذلك مراحل صوغ السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وأشار إلى وجوب تنفيذ البرامج في سياق الحالة الاجتماعية - الاقتصادية، والثقافية والسياسية والبيئية لكل بلد وإدماجها في البرامج الأوسع نطاقاً المتعلقة باستخدام الأراضي بشكل مستدام وذلك وفقاً للفصول من ١٠ إلى ١٥ من جدول أعمال القرن ٢١. وأشار الفريق إلى أن أنشطة القطاعات الأخرى مثل قطاعات الزراعة والطاقة والتنمية الصناعية ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار.

٢ - وأبرز الفريق عدداً من العناصر المحددة التي لا بد من مراعاتها عند وضع وتنفيذ البرامج الوطنية للغابات وغيرها من أطر السياسة العامة، ومنها بوجه خاص الحاجة إلى إيجاد آليات مناسبة قائمة على المشاركة تضم جميع الأطراف المهمة؛ وإضفاء اللامركزية حيثما تسنى ذلك وتمكين هياكل الحكم الإقليمي والمحلي؛ والاعتراف بالحقوق العرفية والتقليدية للفئات الخاصة مثل السكان الأصليين، والمجتمعات المحلية وغير ذلك من سكان الغابات ومالكها والعاملين بها واحترام تلك الحقوق، وتثبيت ترتيبات حيازة الأراضي؛ وإنشاء آليات تنسيق فعالة ووضع برامج لفض المنازعات.

٣ - وبغض النظر عن النهج الذي تتبعهفرادى البلدان، فإن البرامج الوطنية للغابات أو غيرها من أطر السياسة العامة ذات الصلة، ينبغي أن تستند، بوصفها عمليات تعاقبية طويلة الأجل، الى العناصر الرئيسية التالية: السيادة الوطنية والقيادة القطرية؛ والاتساق مع السياسات الوطنية والالتزامات الدولية؛ والتكامل مع استراتيجيات البلد للتنمية المستدامة؛ والشراكة والمشاركة؛ والنهج الشاملة المشتركة بين القطاعات. وأقر الفريق بجدوى اختبار مفهوم البرامج الوطنية للغابات. وتناوله بالبيان العملي على نطاق تشغيلي.

٤ - وأقر الفريق بالحاجة الى تأسيس البرامج الوطنية للغابات على تقييم اقتصادي سليم لموارد الغابات. بما في ذلك الخدمات البيئية والمنتجات غير الخشبية. ولاحظ أن تلك البرامج يمكن أن تشكل همزة وصل فعالة بين التخطيط الاستراتيجي والتنفيذي. وأشار الى أنها ينبغي أن تصمم على وجه الخصوص بحيث تؤدي الى زيادة الفعالية والكفاءة على الصعيد القطري بغية اجتذاب مزيد من الموارد المحلية والخارجية.

٥ - وسلم الفريق بأهمية المصادر الجديدة والمبتكرة لتمويل الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك وضع البرامج الوطنية للغابات وتنفيذها، لكنه أكد أن الأموال العامة في كثير من البلدان، لا سيما في البلدان النامية ذات الغطاء الحرجي الضئيل، ستظل أهم مصدر للتمويل.

٦ - وسلم الفريق، أيضا، بالحاجة الى تهيئة بيئة اقتصادية وتجارية خارجية داعمة للبرامج الوطنية للغابات ولاحظ الفريق أن تنفيذ تلك البرامج سيتأثر بقوى السوق، بما في ذلك حركة التجارة الدولية وأشار الى ضرورة دعم تلك البرامج بسياق سوقي يعزز القيمة الاقتصادية لموارد الغابات، وبآلية أسعار تكفل عائدا مناسباً ومجزياً فيما يتعلق بالاستخدام المستدام لموارد الغابات.

٧ - وأكد الفريق أن توفير التمويل وبخاصة توفير الموارد الخارجية بما في ذلك الاستثمار الأجنبي الخاص والمساعدة الإنمائية الرسمية يصبح أيسر كثيرا في حالة وجود التزام واضح من جانب الحكومات المتلقية بأن تنفذ، في قطاع الغابات والقطاعات المتصلة به، السياسات والبرامج الوطنية التي تعزز الإدارة المستدامة للغابات، وذكر الفريق أنه لكفالة نجاح تنفيذ البرامج الوطنية للغابات يلزم انتهاج سياسات استثمارية أكثر فعالية.

٨ - ونظرا لطبيعة البرامج الوطنية للغابات من حيث أنها مشتركة بين القطاعات، أكد الفريق على الحاجة الى أن تدرس السلطات الوطنية القدرة المؤسسية في قطاع الغابات والقطاعات المتصلة به لكفالة نجاح تنفيذ مثل تلك البرامج. وأبرز الفريق أهمية القيام، حسب الاقتضاء، بتقييم وتعزيز القدرات الوطنية على جميع المستويات من أجل تطوير وتنفيذ ورصد وتقييم عملية إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة.

٩ - وسلم الفريق بأن التنسيق فيما بين جميع الأطراف المهمة على الصعيدين الوطني والدولي هو أمر بالغ الأهمية بالنسبة لإدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة وأحاط الفريق علما

بالمدخلات التي ساهم بها مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي والغابات، ورحب بأي مدخلات أخرى يقدمها المؤتمر.

١٠ - وأخيراً، أشار الفريق إلى أهمية تحسين التعاون الإقليمي والدولي من أجل تبادل المعلومات والتكنولوجيا والخبرة من خلال إنشاء شبكات ملائمة، دعماً للبرامج الوطنية لإدارة الغابات إدارة مستدامة.

مقترحات للعمل

١١ - قام الفريق بما يلي:

(أ) حث البلدان على وضع وتنفيذ ورصد البرامج الوطنية للغابات أو غيرها من أطر السياسة العامة المناسبة في إطار سياسات مشتركة بين القطاعات وخطط لاستخدام الأراضي أوسع نطاقاً، باعتبار ذلك وسيلة فعالة لتعزيز إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة على الصعيدين الوطني والمحلي، ومن ثم زيادة قدرة البلدان على تلبية الطلبات المتزايدة والمتعارضة على السلع والخدمات الحرجية؛

(ب) دعا إلى تحسين التعاون دعماً لإدارة وحفظ وتنمية الغابات في جميع أنحاء العالم تنمية مستدامة وحث جميع البلدان على الاستعانة بالبرامج الوطنية للغابات، أو ما يماثلها من أطر السياسة العامة، باعتبار ذلك أساساً للتعاون الدولي في قطاع الغابات؛

(ج) أكد على الحاجة إلى التعاون الدولي في توفير الموارد المالية الجديدة والإضافية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية لكفالة فعالية تنفيذ السياسات والبرامج الوطنية في قطاع الغابات والقطاعات المتصلة به؛

(د) حث البلدان على أن تدمج معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات، حسب الاقتضاء، في العملية الشاملة لصياغة وتنفيذ ورصد البرامج الوطنية للغابات أو غيرها من أطر السياسة العامة ذات الصلة؛

(هـ) حث البلدان على وضع نظم تخطيط تحدد فئات السكان الأصليين، وقاطني الغابات والمجتمعات المحلية وتكفل تمثيلها على نطاق واسع في عملية هادفة لصنع القرار فيما يتعلق بأهداف وعمليات الحماية والإدارة التي تؤثر على أراضي الغابات التابعة للدولة والواقعة بالقرب منها. وأوصى بأن تكون النظم المجتمعية لإدارة الغابات جزءاً لا يتجزأ من البرامج الوطنية للغابات. كما أوصى بأن تعكس الاتفاقات الدولية وبرامج المانحين أهمية إدماج المجتمعات المحلية في عملية التخطيط؛

(و) حث الحكومات، لا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على أن تدرج هدف بناء القدرات ضمن أهداف البرامج الوطنية للغابات، مع إيلاء اهتمام خاص للتدريب، وخدمات الإرشاد، ونقل التكنولوجيا وأن تأخذ المعارف المحلية والتقليدية المتصلة بالغابات في الحسبان.

(ز) شجع السلطات الوطنية على النظر في مدى الحاجة الى تعزيز القدرات في جميع القطاعات ذات الصلة، بما في ذلك القطاعان العام والخاص، والسكان الأصليون والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية مع مراعاة الدور الذي يؤديه كل طرف من الأطراف المهمة في مجالات إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة، وصولاً الى تصميم وتنفيذ برامج وطنية للغابات تقودها البلدان؛

(ح) شجع الحكومات على إنشاء آليات وطنية سليمة للتنسيق فيما بين جميع الأطراف المهمة، استناداً الى مبادئ بناء توافق الآراء، بما يكفل تنفيذ البرامج الوطنية للغابات تنفيذاً خالياً من العقبات؛

(ط) الدعوة الى مواصلة تطوير مفهوم اتفاقات الشراكة في مجال الغابات في سياق البرامج الوطنية للغابات وذلك بوصفه وسيلة يمكن أن تؤدي الى تحسين التنسيق والتعاون بين جميع الشركاء الوطنيين والدوليين.

الأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها

استنتاجات

١٢ - لاحظ الفريق الحاجة الماسة إلى فهم الأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها، التي كثيراً ما تكون متعلقة ببلد بعينه. وهناك حاجة إلى اتباع نهج أكثر تحديداً يركز على تصحيح مسار أشد العمليات أضراراً وتعزيز أكثر العمليات فعالية ونضجاً. ومن المهم أيضاً الاعتراف بالمبادرات المحلية التي يمكنها مجابهة الاتجاهات الحالية لإزالة الغابات وتدهورها، ولا سيما بين فئات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية.

١٣ - ويمكن للتنمية الاقتصادية المستدامة أن تقوم بدور رئيسي في تقليل الضغط على الغابات، وتغيير مسار العمليات المفضية إلى زوال الغابات وتدهورها. ويتميز كل بلد، نامياً كان أم متقدماً النمو، بمجموعة من الظروف وفرص العمل الخاصة به. ومن المهم النظر في الأبعاد التاريخية والتعلم من التجربة. وكثير من العوامل المسببة لزوال الغابات وتدهورها هي عوامل متفاعلة فيما بينها كما أن بعضها متعاقد. وأغلب هذه العوامل ذات سمة اجتماعية واقتصادية. ورغم أن بعض نهج العمل، مثل الاستغلال غير المستدام للأخشاب، ترتبط بالقطاع الحرجي ذاته، يمكن للخيارات والنهج غير الملائمة في السياسات العامة المتبعة في قطاعات أخرى أن تؤثر في إزالة الغابات وتدهورها.

١٤ - وللقر وأنماط الإنتاج والاستهلاك وأنماط حيازة الأراضي والمضاربة في الأراضي وأسواق الأراضي، تأثير كبير على إمكانية الوصول إلى المنتجات الحرجية من السلع والخدمات وعلى استخدامها وعلى زوال الأحراج. والعمليات غير المشروعة فيما يتعلق بقطع الأخشاب وشغل الأراضي وجني المحاصيل، وكذلك الضغوط الناجمة عن الرعي، والزراعة غير المستدامة، والطلب على الحطب والفحم لتلبية الاحتياجات الأساسية من الطاقة، بالإضافة إلى المشاكل المتصلة باللاجئين وكذلك الأحداث المناخية الطبيعية وحرائق الغابات هي من العوامل الهامة في كثير من المناطق.

١٥ - ولا يمكن تقييم ما إذا كانت التغيرات في الغطاء الحرجي مفيدة أو غير مفيدة إلا في ضوء خلفية تتمثل في أطر السياسة الوطنية للاستخدام المستدام للأراضي وإدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة تضم العناصر المتصلة ببرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والخطط المتصلة بالبيئة، وخطط استخدام الأراضي والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي وتوائم بينها. وينبغي لجميع هذه الصكوك الوطنية معا وبصورة متسقة أن تمكن البلدان من ضمان الكمية والنوعية المطلوبة من الغابات من أجل توفير جميع الفوائد والسلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع في الحاضر والمستقبل. ويشير الضغط المتزايد الناجم عن الطلبات على الأخشاب والسلع والخدمات الحرجية الأخرى وكذلك على الأراضي للاستخدامات الأخرى، إلى أن إحدى الأولويات هي الحاجة إلى تعزيز العملية المشتركة بين القطاعات فيما يتعلق باتخاذ القرارات التي تؤثر في استخدام الأراضي. وسوف تكون المؤسسات المتنامية الفعالية المعنية بإدارة الموارد واستخدام الأراضي والبحوث والتعليم والإرشاد جزءا هاما من الإدارة المستدامة للغابات.

١٦ - وهناك مبررات منطقية لكثير من التغييرات في الهيكل والغطاء الحرجي. وللبلدان المختلفة احتياجات مختلفة تتغير مع الزمن وتؤثر في كل من مساحة غاباتها وطبيعتها. والغابات الطبيعية المدارة على نحو مستدام وكذلك المزارع الحرجية بوصفهما من عناصر الإدارة المتكاملة لاستخدام الأراضي التي تراعي فيها الشواغل البيئية والاجتماعية والاقتصادية، تؤديان دورا قيما في تلبية الحاجة إلى المنتجات والسلع والخدمات الحرجية بالإضافة إلى المساعدة في حفظ التنوع البيولوجي وتوفير مخزون من الكربون. وهناك حاجة لتقييم فوائد ومضار مختلف أنماط إدارة الغابات بما في ذلك المزارع الحرجية، في ظل مختلف الأحوال الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والإيكولوجية. ودور المزارع الحرجية بوصفها عنصرا هاما من عناصر مشاريع الإدارة المستدامة للغابات، ولا سيما دورها في تخفيف الضغط على الغابات الطبيعية، ينبغي التسليم به ودعمه وتعزيزه.

١٧ - أقر الفريق بأهمية التغييرات الطويلة الأجل في أنماط الاستهلاك والإنتاج في أجزاء مختلفة من العالم وما لها من آثار إيجابية وسلبية على الإدارة المستدامة للغابات. وتشير التوقعات الطويلة الأجل إلى حدوث ارتفاع مطرد في الطلب على الأخشاب والسلع والخدمات الحرجية، وتقلص في مساحة الغابات اللازمة لإنتاجها. وينبغي استعراض الآثار في سياق العمل الذي تضطلع به لجنة التنمية المستدامة وغيرها من المبادرات ذات الصلة المعنية بعرض المنتجات والسلع والخدمات الحرجية والطلب عليها على المدى الطويل.

١٨ - ومن بين الأسباب الدولية الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها، تعد التجارة والاستثمار الدوليان، وكذلك تلوث الهواء الطويل الأمد العابر للحدود، من الأسباب الهامة. ويمكن لعوامل مثل الممارسات التمييزية في التجارة الدولية وبرامج التكيف الهيكلي والدين الخارجي أن تؤثر بصورة غير مباشرة على زوال الغابات. كما أن لقوى السوق وللأسعار النسبية، بما في ذلك أسعار السلع الزراعية الأساسية، فضلا عن تقدير قيمة الأخشاب والمنتجات الحرجية غير الخشبية بأقل من قيمتها الحقيقية، تأثيرا مباشرا على إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها وتنمية مستدامة.

١٩ - وثمة حاجة في كثير من البلدان لإجراء مزيد من التحليل لتسلسل الأسباب التي تسهم في إحداث تغييرات كمية ونوعية في الغابات على نحو يركز الانتباه على الإجراءات التي يمكن أن تكون أكثر فعالية من غيرها في وقف الضرر وتعزيز التغيير المفيد، ومما ييسر هذا التحليل استخدام إطار شامل للتشخيص تبلورت عناصره في تقارير الأمين العام المقدمة إلى الفريق. ولن يستخدم الإطار التشخيصي هذا فحسب بوصفه أداة ناجعة لتحليل أسباب إزالة الغابات وتدهورها سواء في الدول النامية أو في الدول المتقدمة النمو، بل يمكن أيضا أن يكون ذا أهمية كبيرة، إذا استخدم من خلال صيغ معدلة، في تحديد أهداف السياسات الوطنية المتعلقة بالغابات، وفي تهيئة منظور تاريخي لتحليل الأسباب، وفي استكشاف آثار السياسات المطبقة في القطاعات الأخرى على زوال الغابات وتدهورها، لأغراض استخدام وصقل معايير التقييم ومؤشرات وطرقه فيما يتعلق بخطط العمل الوطنية المتصلة بالاتفاقيات والاتفاقيات الدولية الأخرى، وبوصفه بصورة عامة أداة فعالة للإدارة في مجال تعزيز تنفيذ إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة.

٢٠ - وينبغي أن يستخدم الإطار التشخيصي على نحو بناء وتصحيحي وتطلعي. كما ينبغي أن يكمل ويعزز ممارسات التخطيط القائمة الأخرى، وأن يستخدم أيضا، بالاقتران مع المعايير والمؤشرات (انظر الفصل الثالث)، بوصفه أداة للتقييم الدوري للتقدم المحرز. وينبغي أن يطور بشكل طوعي بوصفه وسيلة للإدارة، وألا يستخدم كأساس للمشروطة في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية. بيد أن تطوير هذا الإطار يجب ألا يؤخر العمل، وقد لا تكون هناك حاجة إليه في البلدان التي حددت فيها الأسباب الرئيسية المباشرة وغير المباشرة وتم استيعابها وتدعيمها بالوثائق أو حيثما لا تعتبر إزالة الغابات مشكلة على المستوى الوطني.

مقترحات للعمل

٢١ - حث الفريق البلدان على ما يلي:

(أ) أن تقوم، بدعم من المنظمات الدولية وبمشاركة الأفرقة الرئيسية، أينما تكون لها صلة بالموضوع، بإعداد دراسات استراتيجية متعمقة للأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك الآثار المترتبة على أنماط الاستهلاك والإنتاج الوطنية والدولية الحالية في الغابات والسلع والخدمات الحرجية، من التي لها قيم سوقية أو غير سوقية على السواء، في

البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وينبغي أن تولي هذه الدراسات اهتماما خاصا لمعدلات التبادل التجاري والممارسات التجارية التمييزية والسياسات غير المستدامة المتصلة بقطاعات كالزراعة والطاقة، وأن تركز بصفة خاصة على آثارها الإيجابية والسلبية في إدارة الغابات واستخدامها بشكل مستدام. وينبغي لها أيضا أن تجري تحليلا شاملا للمنظور التاريخي لأسباب إزالة الغابات وتدهورها في العالم، وغيرها من الأسباب الدولية الكامنة وراء زوال الغابات وتدهورها، بما في ذلك القوى الاقتصادية العابرة للحدود، فضلا عن تقديم معلومات وقائعية جديدة عن أهمية التلوث العابر للحدود؛

(ب) أن تنظر في اتخاذ إجراءات تكفل استدامة عرض الأخشاب والطلب عليها، مع التركيز بوجه خاص على الاستثمارات في الإدارة المستدامة للغابات وتعزيز مؤسسات إدارة الموارد الحرجية؛

(ج) أن تقوم، في أقرب وقت ممكن، بعقد وتمويل حلقة عمل عالمية بشأن الأسباب الدولية الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها.

٢٢ - كذلك فإن الفريق حث البلدان المانحة والمنظمات الدولية، بما فيها المصارف الإنمائية الإقليمية، على تقديم المساعدة وتمويل الأبحاث ونقل التكنولوجيا والاضطلاع بالدراسات الإفرادية وأنشطة بناء القدرات في البلدان النامية من أجل وضع نهج متكامل يرمي إلى تحقيق ما يلي:

(أ) إعداد تحليل استراتيجي للسياسات التي أسهمت في تدهور الغابات وإزالتها وكذلك السياسات التي نجمت عنها آثار إيجابية؛

(ب) إعداد وتنفيذ استراتيجيات وطنية من خلال عملية مفتوحة وتشاركية، من أجل معالجة الأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات وتحديد أهداف السياسات العامة المتعلقة بالغطاء الحرجي الوطني، بوصفها مدخلات في تنفيذ البرامج الحرجية الوطنية وغيرها من أطر السياسات العامة ذات الصلة؛

(ج) إعداد آليات تتضمن تقييم الأثر البيئي من خلال عملية مفتوحة وتشاركية من أجل تحسين صياغة السياسات العامة وتنسيقها، فضلا عن تخطيط وإدارة وتنفيذ البرامج الوطنية ذات الصلة الرامية إلى تحقيق إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة؛

(د) وضع سياسة عامة لكفالة حيازة المجتمعات المحلية والسكان الأصليين للأراضي ولإنشاء آليات تهدف إلى الاشتراك المنصف في فوائد الغابات.

٢٣ - كما قام الفريق بما يلي:

(أ) أوصى بتقديم معلومات دقيقة موثوقة في الوقت اللازم عن الأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها وكذلك عن الأدوار المتعددة للغابات، حيث أن ذلك ضروري للفهم العام ولصنع القرار عن علم؛

(ب) طلب إلى البلدان المانحة والمنظمات الدولية أن تساعد البلدان النامية في تمويل إجراء البحوث ونقل التكنولوجيا والدراسات الانفرادية والاضطلاع بأنشطة بناء القدرات من أجل وضع نهج متكامل يرمي إلى صياغة أطر السياسات الوطنية وتطبيقها، وفي إجراء تحليلات استراتيجية للسياسات العامة السياسية والقانونية والمؤسسية ذات الصلة التي أسهمت في تدهور الغابات وزوالها وكذلك السياسات العامة التي نجمت عنها آثار إيجابية؛

(ج) شجع البلدان المتقدمة النمو والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية، بما فيها المصارف الإقليمية، على مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على أن تضطلع بدراسات إفرادية باستخدام الإطار التشخيصي المنوه عنه أعلاه من أجل:

١' وضع هذا الإطار واختبار فوائده ليكون أداة تحليلية لتقييم الخيارات في مجال استخدام الغابات والأراضي الحرجية؛

٢' صقله ونشر النتائج التي يتم التوصل إليها وتطبيقه على نطاق أوسع.

المعارف التقليدية المتصلة بالغابات

استنتاجات

٢٤ - تشكل المعارف التقليدية المتصلة بالغابات مجموعة هامة من المعارف والخبرات المتصلة بجوانب اختصاص الفريق. وينبغي أن يتسع نطاق تعريف المعارف التقليدية المتصلة بالغابات بحيث لا يشمل معرفة موارد الغابات نفسها فحسب بل أيضا الهياكل المؤسسية، وهياكل السلطة، والحكم، والمعتقدات الثقافية، ومنظومات القيم، والقانون العرفي، والنظم القانونية للسكان الأصليين وتقاليدهم، وحقوق الملكية، ونظم استخدام الأراضي والموارد، وحل للنزاعات، وعمليات الوساطة، وكلها جزء لا يتجزأ من إدارة الغابات إدارة مستدامة.

٢٥ - ولاحظ الفريق بقلق أن التسارع في فقدان الغابات دمر وقوض المجتمعات ذات الأساليب الحياتية المستدامة التي تستند إلى المعارف التقليدية المتصلة بالغابات نتيجة استحداثات تكنولوجيات جديدة ووجود ضغوط اقتصادية، وعدم وجود تدابير كافية لحفظ الغابات واستخدامها استخداما مستداما. واتفق الفريق على أن السكان الأصليين، وسكان الغابات، ومالكي الغابات، والمجتمعات المحلية، ينبغي أن يقوموا بدور

رئيسي في تطوير نهج تشاركية لإدارة الغابات والأراضي. وينبغي أن يشارك في هذه النهج جميع الأطراف ذات الصلة من القطاعين العام والخاص على السواء، كما ينبغي أن تركز هذه النهج على إدارة الغابات والمجتمعات المحلية، ونظم استخدام الأراضي، والأبحاث، والتدريب والارشاد، ووضع المعايير والمؤشرات، وتسوية المنازعات.

٢٦ - ويمكن للمعارف التقليدية المتصلة بالغابات أن توفر أساساً متيناً لإدارة الغابات إدارة مستدامة، وينبغي أن تظهر قدرتها على تقديم الدعم العملي في البرامج الوطنية للغابات. غير أن الفريق سلم بأن المجتمع الدولي والمجتمعات الوطنية ما زالت في مرحلة مبكرة فيما يتعلق بتحديد سبل ووسائل تكفل الحماية الفعالة للمعارف التقليدية المتصلة بالغابات واستخدام تلك المعارف. واستكشف العلاقات التي تربط بين المعارف التقليدية المتصلة بالغابات وإدارة الغابات إدارة مستدامة. وهذه العلاقة المعقدة والشاملة تشمل بدورها العلوم الطبيعية والاجتماعية، والثقافة، والتقاليد، والبيئة.

٢٧ - وتتطلب الحماية الفعالة للمعارف التقليدية المتصلة بالغابات الاقتصام العادل والمنصف للمنافع بين جميع الأطراف المعنية، بما فيها السكان الأصليون، وسكان الغابات، ومالكو الغابات، والمجتمعات المحلية. وينبغي للتشريعات الوطنية أن تفي ببعض الشروط إذا أريد للسكان الأصليين، والمجتمعات المحلية الأخرى، وسكان الغابات المشاركة مشاركة تامة في اتفاقات تشاركية، وعرض معارفهم التقليدية المتصلة بالغابات كي تستفيد منها الأطراف المعنية الأخرى. كما أن الفئات الحائزة للمعارف التقليدية المتصلة بالغابات ينبغي أن يمثلها ممثلوها الخاصون بها؛ وأن تشعر بالأمان فيما يتعلق بترتيباتها لحيازة الأراضي؛ وأن تكون مطمئنة إلى أنها منحت مركزاً يساوي المركز الممنوح للأعضاء الآخرين في الاتفاقات التشاركية؛ وأن تكون مقتنعة بوجود هدف مشترك يتلائم مع قيمها الثقافية والإيكولوجية.

٢٨ - إن المعارف التقليدية المتصلة بالغابات مفيدة في تحديد مواضع منتجات جديدة عالية القيمة، ثم إن الحصول على هذه المنتجات بشروط عادلة ومنصفة لا يمكن إلا أن يحقق الفائدة لكل بلد فيما يبذله من جهود لتحقيق التنمية المستدامة. غير أنه ينبغي للحكومات وغيرها من الأطراف التي ترغب في استخدام هذه المعارف أن تدرك أن المعارف التقليدية المتعلقة بالغابات لا يمكن أن تؤخذ من الناس، لا سيما السكان الأصليين، وسكان الغابات، والمجتمعات المحلية، دون الحصول على موافقتهم الواعية. وينبغي تحديد السبل والوسائل المستخدمة لضمان الحماية الفعالة للسكان الأصليين [ودفع العوائد الواجبة مقابل حقوق الملكية الفكرية] في سياق التشريع الوطني والدولي، والقانون العرفي، والنظم القانونية للسكان الأصليين. وينبغي أن يكون التعاون الدولي بشأن المعارف التقليدية المتصلة بالغابات وما يترتب عليها من حقوق متسقا مع الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية التنوع البيولوجي، وغيرها من الصكوك ذات الصلة.

٢٩ - ولاحظ الفريق أن هناك حاجة إلى إنشاء آليات دولية لتبادل الخبرات والآليات الدولية، بما في ذلك الاستثمارات المالية لتشجيع على تطبيق المعارف التقليدية المتصلة بالغابات في إدارة الغابات إدارة مستدامة وتطوير المنتجات المشتقة منها. وتعالج هذه المسائل في الفصل الثاني.

٣٠ - هناك صعوبات تكتنف حيازة وتخزين واسترجاع ونشر المعارف التقليدية المتصلة بالغابات خارج مكان منشئها. وتنشأ هذه الصعوبات عن الافتقار الى التدابير الفعالة لحماية وإدارة المعارف التقليدية المتصلة بالغابات وعن طبيعة هذه المعارف، إذ انها خاصة بمكان معين وبثقافة بعينها، وغير قابلة لأن ترقم أو تخزن في قواعد بيانات أو تستخرج من خلال آليات دور المقاصة. وأوصى الفريق بإجراء مزيد من الاستكشاف لجدوى وطرائق التبادل في هذا المجال.

٣١ - وسلم الفريق بأن اتفاقية التنوع البيولوجي تحتوي على أحكام متعددة، منها المادة ٨ (ي) والمادة ١٠ (ج)، تتعلق بالمعارف التقليدية المتصلة بالغابات، وهي مجموعة فرعية من المعارف والابتكارات والممارسات المشار إليها في المادة ٨ (ي) من الاتفاقية، في حين أن الموارد الجينية للنظم الإيكولوجية للغابات هي مجموعة فرعية من الموارد الجينية المشار إليها في المادة ١٥. وأحاط الفريق علما بالبيان المرفق بالمقرر ٩/٢ لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، وأقر بأن حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه بصورة مستدامة، والاقتسام العادل والمنصف للفوائد المستمدة من الاستخدام التجاري للموارد البيولوجية يدخل، مع أمور شتى، في نطاق اختصاص اتفاقية التنوع البيولوجي. وسلم الفريق أيضا بالحاجة الى تجنب الازدواجية أو التداخل مع العمليات الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة. وتعالج هذه المسائل بمزيد من التوسع في الفصل الخامس.

مقترحات للعمل

٣٢ - قام الفريق بما يلي:

(أ) دعا البلدان إلى تحديد المعارف التقليدية والابتكارات والممارسات ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام؛

(ب) دعا البلدان إلى المزيد من العمل على الصعيدين الوطني والدولي لاستكشاف مختلف الخيارات بالنسبة للسياسة العامة، والأطر المؤسسية والقانونية اللازمة لدعم امكانية تطبيق حقوق الملكية الفكرية على المعارف التقليدية المتصلة بالغابات وحماية نظم استخدامها، والاقتسام المنصف لفوائدها، وإمكانية تطوير اتفاقات رسمية يمكن بواسطتها الحصول على المعارف التقليدية المتصلة بالغابات؛

(ج) حث البلدان، لدى تنفيذها لبرامجها المتصلة بالغابات، على اتخاذ تدابير لحماية المعارف التقليدية المتصلة بالغابات، على أن تضع في الاعتبار النتائج التي توصل إليها الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، المعقود في بيونس أيرس في الفترة من ٤ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦؛

(د) حث البلدان، في سياق نظمها القانونية الوطنية، على تعزيز وتوفير الفرص لاشراك السكان الأصليين، وسكان الغابات، ومالكي الغابات، والمجتمعات المحلية في إعداد وتطوير وتنفيذ السياسات والبرامج الوطنية المتصلة بالغابات، بما يتسق مع المبدأين ٢ (د) و ٥ (أ) من مبادئ الغابات؛

(هـ) حث الحكومات على أن تعمل، بدعم من المنظمات الدولية، مع جميع الأطراف المعنية، لإعداد المبادئ التوجيهية التقنية بشأن تطبيق المعارف التقليدية المتصلة بالغابات، بحيث تجمع بين المعلومات والخبرات المتعلقة بالنهج الناجحة على صعيد الممارسة؛

(و) حث الحكومات على أن تعمل، بمساعدة المنظمات الدولية عند الاقتضاء، على دعم الجهود الوطنية والإقليمية والدولية التي من شأنها أن تعزز قدرة السكان الأصليين، وسكان الغابات، والمجتمعات المحلية على الانضمام إلى اتفاقات الشراكة التي تطبق المعارف التقليدية المتصلة بالغابات على إدارة الغابات إدارة مستدامة، وتشجيع الشراكات فيما بين جميع الأطراف المهتمين؛

(ز) شجع الحكومات على الاعتراف بالنظم التقليدية لاستخدام الموارد التي تتضمن المعارف التقليدية المتصلة بالغابات وعلى دعم تلك النظم من خلال وضع صكوك وآليات من شأنها تعزيز أمن الفئات المعتمدة على الغابات؛

(ح) حث الحكومات على العمل مع المجتمعات المحلية والاستناد إلى معارفها لإقامة علاقات متينة بين نظم الإدارة التقليدية للغابات ونظم الإدارة الوطنية الناشئة في هذا المجال؛

(ط) شجع البلدان على تحديد سبل إجراء الحصر والتخزين والتبويب والاسترجاع للمعارف التقليدية المتصلة بالغابات وعلى دعم حمايتها الفعالة وتطبيقها، بما في ذلك تطوير القدرة المحلية، واستكشاف الفرص لتطبيق المعارف التقليدية المتصلة بالغابات في إطار إدارة أنواع معينة من الغابات على نظم إيكولوجية مماثلة أخرى متعلقة بالغابات؛

(ي) حث الحكومات والمنظمات الدولية على دعم الأبحاث التي تجري في المؤسسات الإقليمية والوطنية في مجال المعارف التقليدية المتصلة بالغابات بمشاركة كاملة من جانب الحائزين لهذه المعارف، وعلى المحافظة على قدرة هذه المؤسسات أو تعزيزها، وعلى تشجيع التفهم الواسع للمعرفة المكتسبة واستخدامها؛

(ك) حث الحكومات والمؤسسات الوطنية والمراكز الأكاديمية على إدماج المعارف التقليدية المتصلة بالغابات في التدريب على إدارة الغابات كوسيلة لتوعية مديري الغابات بأهمية احترام المعارف التقليدية المتصلة بالغابات وحمايتها عند الحصول عليها؛ والحاجة إلى مراعاة مبدأ التقاسم العادل والمنصف للفوائد؛ ومزايا استخدام تلك المعارف ومخاطر تجاهلها. وعلى الحكومات أيضا أن تؤكد على أهمية

الاعتراف بالمعارف التقليدية المتصلة بالغابات في وضع معايير ومؤشرات وطنية (الفصل الثالث) في إطار البرامج الوطنية للغابات (الفصل الأول)، وإدارة المستدامة للغابات، وفي تحديد نظم إصدار الشهادات (الفصل الرابع)؛

(ل) شجع الحكومات على القيام، بدعم من المانحين والمنظمات الدولية، بتقديم المساعدة المالية وغيرها للشبكات القائمة على تعزيز تقاسم المعارف التقليدية المتصلة بالغابات على أساس شروط متفق عليها فيما بينها، علاوة على التكنولوجيا، والمكاسب الآتية من استخدام هذه المعرفة فيما بين الفئات والمؤسسات المعنية، بالتعاون مع المعنيين من سكان الغابات والسكان الأصليين والمجتمعات المحلية؛

(م) حث الحكومات على تعزيز إعداد الخرائط الرقمية (باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والنظم الجغرافية لتحديد المواقع) جنباً إلى جنب مع إعداد الخرائط الاجتماعية من أجل البت في حيازة الغابات، ومساعدة شراكات التخطيط والإدارة؛ والمساعدة على تحديد مواضع المعلومات الثقافية والمعلومات الجغرافية المطلوبة لدعم إدارة المعارف التقليدية المتصلة بالغابات وحمايتها واستخدامها وتخزين هذه المعلومات؛

(ن) دعا المنظمة العالمية للملكية الفكرية أن تضطلع، جنباً إلى جنب مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بدراسة تهدف إلى زيادة التفهم الدولي للعلاقة بين الملكية الفكرية وبين المعارف التقليدية المتصلة بالغابات، واقتراح الطرق والأساليب الممكنة لضمان الحماية الفعالة للمعارف التقليدية المتصلة بالغابات، والاقتراس العادل للمنافع المتحققة عن طريق هذه المعارف؛

(س) طلب إلى الأمانة العامة إعداد مجموعة من الصكوك الدولية والتشريعات الوطنية، من بينها مشاريع قوانين تتصل بحماية واستخدام المعارف التقليدية المتصلة بالغابات، والتقاسم العادل للمنافع الناتجة عن استخدام تلك المعارف، وشجع البلدان على تبادل المعلومات فيما يتعلق بالخبرات الوطنية في هذا المجال.

النظم الإيكولوجية الهشة المتأثرة بالتصحر والجفاف

٣٣ - إن التصحر وآثار الجفاف ظواهر واسعة الانتشار تؤثر في الغابات وغيرها من الأراضي الحرجية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة وشبه الرطبة. وهذه المشاكل لها أبعاد عالمية من حيث أنها تؤثر في معظم مناطق العالم وتتطلب عملاً جماعياً من جانب المجتمع الدولي.

٣٤ - وينبغي للأعمال المتصلة بالغابات والرامية إلى مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف أن تعالج أسباب هذه الظواهر بطريقة متكاملة، وأن تضع في الاعتبار دور الفقر، إلى جانب سياسات استخدام الأراضي، والأمن الغذائي، وتوفير العلف والحطب، وآثار أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وتأثير

التجارة والعلاقات التجارية، والهجرة، واللاجئين، والعديد من العوامل الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولاحظ الفريق أن حرائق الغابات لا يزال لها تأثير مدمر على بعض النظم الإيكولوجية الحرجية، ولا سيما في البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، والبلدان التي بها غابات جافة في مناطق البحر الأبيض المتوسط، وإن كانت قد تكون لها في مناطق أخرى آثار إيجابية على حيوية وتجدد النظم الإيكولوجية الحرجية.

٣٥ - ولاحظ الفريق أنه قد جرت في بعض البلدان توسعة الغطاء الحرجي أو تجري توسعته حالياً نتيجة حركات شعبية يُساندها دعم حكومي. وفي حالات كثيرة، حققت مزارع الأشجار السريعة النمو نتائج حسنة وفعالة من حيث التكلفة بالنسبة لحماية التربة. وفي حين أن الفريق يُدرك الحاجة إلى إصلاح أراضي الغابات في مناطق كثيرة، وأن هذا سيحتاج إلى مساعدة دولية، منها الموارد المالية ونقل التكنولوجيا، من أجل دعم الجهود المحلية والوطنية، فقد شدد على الحاجة إلى الوقاية، بدلاً من التخفيف والإصلاح، كلما كان ذلك عملياً، مع التأكيد على الإدارة المُحسَّنة والمستدامة للغابات الطبيعية الموجودة فعلاً وغيرها من النباتات. ولا ينبغي لإصلاح المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة وشبه الرطبة أن يتركز بشكل ضيق على التحريج، بل ينبغي معالجة الجوانب الأوسع نطاقاً لإدارة النظم الإيكولوجية الحرجية، بما فيها القضايا الاجتماعية والاقتصادية. وقد حدد الفريق الحاجة إلى تعزيز الأبحاث، ومن ذلك دعم شبكات البحث الإقليمية، المتصلة بتحديد أنواع النباتات المناسبة لإصلاح الأراضي القاحلة وشبه القاحلة والجافة وشبه الرطبة، وانعاش الأنواع الموجودة من النباتات، وإمكانيات المنتجات الحرجية غير الخشبية. ويمكن للتعليم والتدريب ونظم الإرشاد أن تلعب دوراً هاماً.

٣٦ - وأكد الفريق الحاجة إلى اتباع نهج متكامل إزاء البرامج الوطنية الخاصة بالغابات واستخدام الأراضي والخطط الوطنية لمكافحة التصحر. وحث البلدان على تعزيز العمل المنسق الشامل لعدة قطاعات على الصعيد السياسي وصعيد رسم السياسات لتحسين التشريعات والتعجيل بالتنفيذ في سياق الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. وإدراكاً منه لمزايا النهج الصاعدة من القاعدة إلى القمة، التي تتضمن جميع الفئات الرئيسية المعنية بهذه المسائل، إلى جانب النهج النازلة من القمة إلى القاعدة، أكد الفريق الحاجة إلى أن تستعين برامج العمل الوطنية بشكل أوسع نطاقاً بالمعارف المحلية والتقليدية وأن تقيم النظم الزراعية - الحرجية - الرعوية وفقاً للمبادئ المحددة في العنصر البرنامجي أولاً - ٣. وثمة حاجة إلى التعاون الوثيق بين المؤسسات الحرجية والزراعية، كما ينبغي توفير الدعم للمزارعين والرعاة. ويلزم إنشاء مناطق محمية ودعمها، حسب الاقتضاء، في النظم الإيكولوجية الهشة والمهددة المتأثرة بالجفاف والتصحر، وذلك كجزء من الاستراتيجيات الموقعية لحفظ الطبيعة. وينبغي دعم هذه النهج بإطار تشريعي ومؤسسي تمكيني يكفل الحقوق المتعلقة بالأراضي وإمكانية الحصول على الأراضي. وينبغي للبلدان الواقعة في المناطق المتأثرة بالتصحر وآثار الجفاف أن تقترح مبادرات وألويات للعمل، فتتصرف في ذلك وفقاً للمادة ٥ من اتفاقية مكافحة التصحر في البلدان التي تُعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا.

٣٧ - ورأى الفريق أن المضي في هذا العنصر البرنامجي بأكمله لا بد وأن يتم بوجود علاقة وثيقة مع الاتفاقيات الدولية القائمة، ولا سيما اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وخصوصاً اتفاقية مكافحة التصحر. وشدد على الحاجة إلى أن تقوم الجهات المانحة والوكالات الدولية والبلدان المتلقية بإجراء مشاورات مناسبة من أجل وضع برامج للتعاون الدولي تتسم بالكفاءة والتنسيق وتنسجم مع هذه الاتفاقيات، ومع مبادئ الغابات، وجدول أعمال القرن ٢١. وينبغي للأعمال المضطلع بها بموجب هذه الاتفاقيات ولأعمال الفريق أن يكمل ويعزز كل منهما الآخر.

مقترحات للعمل

٣٨ - قام الفريق بما يلي:

(أ) حث البلدان والمنظمات الدولية على اتخاذ ما يلزم من إجراءات وطنية ودولية للتصدي للمسائل المُعقَّدة المتصلة بالنظم الإيكولوجية الحرجية في الأراضي الجافة في البلدان المتأثرة بالتصحر والجفاف، وذلك، في جملة أمور، عن طريق وضع مثل هذه النظم في الاعتبار في البرامج الوطنية للغابات وغيرها من سياسات الغابات وكذلك عن طريق تنسيق العمل على الصعيد الإقليمي، حسب الاقتضاء؛

(ب) دعا البلدان إلى مواصلة تحليل تجارب الماضي، ورصد الاتجاهات في مجال الغابات وما يتصل بها من نظم إيكولوجية متأثرة بالتصحر والجفاف، بما في ذلك العوامل الفيزيائية الحيوية، والإيكولوجية، والاقتصادية، والاجتماعية والعوامل المتصلة بحيازة الأراضي، والعوامل المؤسسية؛

(ج) حث البلدان على إقامة مناطق محمية بغية حماية الغابات والنظم الإيكولوجية المتصلة بها، ومواردها المائية واستخداماتها التاريخية والتقليدية في المواقع الملائمة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة؛

(د) دعا البلدان، والجهات المانحة، والمنظمات الدولية إلى دعم التعليم والتدريب والبحوث التي تشترك فيها الشعوب الأصلية وسكان الغابات والمجتمعات المحلية من أجل استحداث نهج في إدارة الموارد من شأنها أن تخفف الضغط الواقع على الغابات في النظم الإيكولوجية الهشة المتأثرة بالتصحر والجفاف؛

(هـ) حث البلدان والمنظمات الدولية على تشجيع تعزيز ومواصلة تطوير عمليات الشراكة والتعاون بين المجتمعات المحلية والحكومات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الفئات الرئيسية بغية تعزيز العمل بشأن جوانب التصحر والجفاف المتصلة بالغابات؛

(و) حث الجهات المانحة والوكالات الدولية والحكومات المتلقية على وضع برامج تتسم بالكفاءة ومنسقة للتعاون والعمل الدوليين بشأن الغابات وما يتصل بها من نظم إيكولوجية متأثرة بالتصحر والجفاف

في سياق اتفاقية مكافحة التصحر، وضمن الولاية الأوسع نطاقاً للفريق، ومبادئ الغابات، في جدول أعمال القرن ٢١؛

(ز) دعا لجنة العلم والتكنولوجيا التابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر إلى دعم البحوث المتصلة بأنواع الشجر المناسبة للاستخدام في إصلاح الأراضي القاحلة وشبه القاحلة والجافة وشبه الرطبة، وإصلاح الغطاء النباتي الموجود، وإمكانيات الإمداد بالمنتجات الحرجية غير الخشبية.

تأثير تلوث الهواء على الغابات

٣٩ - لاحظ الفريق أن تلوث الهواء يؤثر على صحة الغابات في الكثير من بقاع العالم بالإضافة إلى أوروبا. وثمة حاجة إلى نهج وقائي يضع في الاعتبار العوامل الاقتصادية، بما فيها أنماط الإنتاج والاستهلاك. وشدد الفريق على أهمية اتفاقية التلوث الجوي بعيد المدى عبر الحدود، ورحب بالتطبيق الواسع الانتشار والعام لنهج الأحمال الحرجة المعتمد بموجب تلك الاتفاقية. وأوصى بأن تنظر البلدان التي تتأثر فيها الغابات أو قد تتأثر بتلوث الهواء في ذلك النهج. وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار عند تخطيط الغابات وإدارتها التأثير المحتمل على صحة الغابات من جراء مدخلات المغذيات والملوثات المحمولة جواً التي تتصافر في منفعولها مع عمليات أخرى كعمليات التجوية والنض الطبيعيين.

٤٠ - وأكد الفريق على الحاجة إلى الاستمرار في رصد وتقييم تأثير تلوث الهواء على صحة الغابات حيثما ظهر في العالم، وإلى معلومات بشأن الطريقة التي تصدت بها البلدان المعنية لمثل هذه المشاكل. وينبغي إعداد وتقييم مجموعة توليفية من المعارف المتصلة بتأثير الملوثات الجوية على الغابات، ولا سيما في وسط وشرق أوروبا، والوقوف على الأنشطة العلاجية المستمرة، ومقترحات الإجراءات الممكن اتخاذها في المستقبل. وأكد الفريق أيضاً على الحاجة إلى مواصلة العمل من أجل خفض تلوث الهواء، بما في ذلك نقل أفضل التكنولوجيات المتاحة وكذلك تكنولوجيات المستقبل والإمداد بها. فالمشكلة لا بد من حلها عن طريق إجراءات تتخذ خارج الغابات.

٤١ - وأكد الفريق على الحاجة إلى التعاون الدولي، بما في ذلك: تبادل المعلومات؛ والبحوث وجمع البيانات الميدانية؛ وتقييم الأثر الاجتماعي - الاقتصادي والبيئي للتلوث الجوي على الغابات؛ والدراسات المتصلة بالوظائف الإيكولوجية حيثما يشكل ترسب الملوثات تهديداً للاستدامة؛ واستحداث طرائق لتقييم ورصد المعايير والمؤشرات المعمول بها على المستوى الوطني والتي تربط ما بين التلوث المحمول جواً والإدارة المستدامة للغابات؛ ونشر المعلومات بين عامة الناس؛ وتوفير سبل الوصول إلى البيانات الموجودة أمام المستعملين المحتملين، بمن فيهم المَدراء ومقررو السياسات؛ وتقديم المساعدة التقنية من أجل المعاونة في بناء القدرة على إجراء البحوث.

مقترحات للعمل

٤٢ - قام الفريق بما يلي:

(أ) شجّع البلدان على اعتماد نهج وقائي في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة بهدف تخفيض تلوث الهواء الضار، بما في ذلك التلوث بعيد المدى عبر الحدود؛

(ب) شجّع البلدان على التعاون في الأنشطة المتصلة بتأثير الملوثات الجوية على صحة الغابات، بما في ذلك توفير سبل الوصول إلى البيانات المتاحة للمستعملين المحتملين، بمن فيهم المدراء ومقررو السياسات، وتقديم المساعدة التقنية من أجل المعاونة في بناء القدرة على إجراء البحوث ونشر المعلومات بين عامة الناس؛

(ج) أوصى باستمرار البرامج الإقليمية القائمة المخصصة لرصد تأثير التلوث الجوي على صحة الغابات في البلدان المتأثرة وتوسيعها كي تشمل مناطق أخرى، حيثما اقتضت الضرورة؛

(د) شجّع استحداث طرق، في سياق الإدارة المستدامة للغابات، لتقييم ورصد المعايير والمؤشرات المعمول بها على المستوى الوطني والمتعلقة بالملوثات الجوية؛

(هـ) حث البلدان الواقعة خارج منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا على الدخول في اتفاقات ملزمة، حسب الاقتضاء، بشأن خفض تلوث الهواء بعيد المدى عبر الحدود.

احتياجات ومتطلبات البلدان ذات

الغطاء الحرجي المحدود

٤٣ - كثير من المسائل المثارة تحت هذا العنوان تثار أيضا في مواضع أخرى من هذا الفصل والفصل الثالث. وأكد الفريق على أنه يلزم تنسيق الإجراءات المذكورة في هذا الفرع مع الإجراءات المتخذة، في إطار جملة صكوك، منها اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، واتفاقية مكافحة التصحر والجفاف.

٤٤ - وسلم الفريق بأن هناك بلدانا متقدمة النمو، كما أن هناك بلدانا نامية تتسم بغطاء حرجي محدود. والغطاء الحرجي المحدود يمكن أن ينشأ نتيجة الظروف الايكولوجية الطبيعية، كما ينشأ عن الأنشطة البشرية، وهذه الحالة تتغير باستمرار. وتعمل بعض البلدان بهمة على توسيع غطاءها الحرجي، بينما تتجه بلدان أخرى نحو الاندراج في الفئة ذات الغطاء الحرجي المحدود.

٤٥ - ورأى الفريق ضرورة التوصل إلى تمييز أدق للبلدان المصنفة بوصفها ذات غطاء حرجي محدود. وتعريف الغابة الذي يستخدمه الفريق مهتديا بتعريف برنامج تقدير الموارد الحرجية في العالم التابع لمنظمة الغذية والزراعة هو أن الغابة هي التي يوجد بها كساء نباتي لا تقل نسبة الغطاء الشجري التاجي فيه عن ٢٠ في المائة بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو و ١٠ في المائة بالنسبة للبلدان النامية. وهذا التعريف ليس له أساس علمي متين، ولا يتيح إمكانية مقارنة البيانات على الصعيد العالمي. وفضلا عن ذلك، لا توجد طريقة متسقة لتصنيف البلدان حسب مدى اتساع الغابات، أيا كان التعريف المستخدم، بحيث تنقسم إلى فئة البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود وفئة البلدان ذات الغطاء الحرجي الزائد.

٤٦ - وفي بعض البلدان، ارتبطت التنمية الاقتصادية تاريخيا بفقدان كبير للغابات، مما أدى اليوم إلى عواقب مقلقة فيما يتعلق بتدهور الأراضي، ونشوء صعوبات اجتماعية وثقافية واقتصادية. وقد ترتب على محدودية مساحة الغابات في البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود انخفاض القدرة على إنتاج الأخشاب وتوفير السلع والخدمات، بما في ذلك حماية مستجمعات مياه الأمطار، والامداد بالحطب، وصيانة التنوع البيئي والأنواع المستوطنة وسبل الترفيه والاستجمام. وعلاوة على ذلك، فإن كثيرا من أنواع الغابات في هذه البلدان تعتبر متميزة بل ونادرة، وتتطلب اتخاذ تدابير حماية وطنية ودولية على السواء، في حين أن نسبة الأجزاء المدرجة في إطار المناطق المحددة كمناطق محمية على المستوى الوطني هي في الغالب دون المتوسطة.

٤٧ - وسلم الفريق بخطورة المشكلات التي تواجهها كل من البلدان النامية والمتقدمة النمو ذات الغطاء الحرجي المحدود في تلبية احتياجاتها من السلع والخدمات الحرجية. وسلم كذلك بأنه نتيجة للعوامل والظروف الاقتصادية، يشهد تأثير المشكلة حدة في البلدان النامية عنه في البلدان المتقدمة النمو. ومن المرجح أن تختلف احتياجات البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط والغطاء الحرجي المحدود عن احتياجات البلدان ذات الدخل المرتفع، ومن ثم ستنطبق على كل منها مجموعات مختلفة من الإجراءات لمعالجة هذه الاحتياجات.

٤٨ - ولاحظ الفريق أن البرامج الوطنية للغابات، أو غيرها من الخطط أو الاستراتيجيات الوطنية للغابات القائمة على المشاركة والشاملة لعدة قطاعات، قد توفر أداة جيدة للقيام على الأقل بتلبية جزء من احتياجات ومتطلبات البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود. فهذه البرامج يمكن أن توفر إطارا لتحليل ودراسة الطرق البديلة لتلبية الاحتياجات المتنوعة من المنتجات والخدمات الحرجية داخل قطاع الغابات وخارجه. وفي حين أنه قد يكون من الضروري توفير معلومات إضافية كأساس للبرامج الوطنية للغابات في البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود، فلا ينبغي أن يحول هذا دون إعداد خطط مؤقتة تستند إلى المعلومات المتاحة بالفعل.

٤٩ - وشدد الفريق على أهمية التعاون الدولي في تناول مسائل إدارة الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة في البلدان ذات الدخل المنخفض والغطاء الحرجي المحدود، ولا سيما من خلال تقديم المساعدة المالية ونقل

التكنولوجيا، وكذلك من خلال إنشاء شبكات مناسبة للبحث والمعلومات. وفي هذا الصدد، لاحظ الفريق أن تزايد تركيز الاستثمارات الخاصة في البلدان ذات الموارد الحرجية الوفيرة قد جعل النظم الايكولوجية الحرجية في البلدان النامية ذات الغطاء الحرجي المحدود معرضة للخطر بصفة خاصة. وتمثل المساعدة الإنمائية الرسمية في هذه البلدان، وستظل تمثل، أهم مصدر للتمويل. وينبغي اعتبار البرامج الوطنية للغابات الوسيلة الرئيسية لتوجيه المساعدة المالية والتقنية اللازمة وكفالة فعاليتها.

مقترحات للعمل

٥٠ - قام الفريق بما يلي:

(أ) دعا منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى أن تقوم، بالتشاور مع المنظمات والبلدان ذات الصلة، حسب الاقتضاء، بوضع تعريف دقيق للغطاء الحرجي المحدود بحيث يمكن أن ينطبق على جميع البلدان وأن يكون ملائماً للاستخدام في برنامج تقييم الموارد الحرجية لعام ٢٠٠٠؛

(ب) حث البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود على أن تقوم بما يلي:

١' أن تسعى إلى ضمان الأمن الطويل الأجل للسلع والخدمات الحرجية من خلال وضع برامج وطنية للغابات لإدارة جميع أنواع الغابات إدارة مستدامة وفقاً للمبادئ التوجيهية المحددة في الفرع الأول من هذا الفصل، وأن تحدد، قدر الإمكان، في تلك البرامج احتياجاتها الوطنية لممتلكات حرجية دائمة، وذلك في حالة تلك البلدان التي قد تكون بحاجة إلى تحديد الحصول على ممتلكات حرجية دائمة كهدف من أهداف السياسة العامة؛

٢' إذا عازمت على توسيع نطاق ممتلكاتها الحرجية عن طريق المزارع الحرجية، أن تخطط هذه المزارع وتديرها بهدف تعزيز الانتاج وتوفير السلع والخدمات، مع إيلاء الاهتمام الواجب لجميع الاعتبارات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية ذات الصلة عند انتقاء أنواع النباتات والمناطق ونظم التأجير، وتفضيل الأنواع الموجودة فيها أصلاً، كلما كان ذلك عملياً، وبذل عناية خاصة لتجنب الاستعاضة عن النظم الايكولوجية الطبيعية ذات القيم الايكولوجية والثقافية الرفيعة بالمزارع الحرجية، وبخاصة زراعات المحصول الواحد؛

٣' أن تشجع التجدد الطبيعي للغابات المتردية بإشراك المجتمعات المحلية والأصلية في حمايتها وإدارتها؛

٤' عند دراسة البدائل غير الخشبية أو الواردات من المنتجات الحرجية، أن تحلل وتراعي على نحو كامل الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتصلة بها وما تتكلفه هذه التدابير؛

'٥' أن تنشئ أو توسع شبكات من المناطق المحمية والمناطق الحاجزة والممرات الايكولوجية بغرض حفظ التنوع البيولوجي، ولا سيما في الغابات الفريدة من نوعها، وتكون في عملها على اتصال وثيق مع اتفاقية التنوع البيولوجي؛

'٦' أن تشرع، لا سيما البلدان النامية منها والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في برامج لبناء القدرات استنادا إلى المؤسسات الموجودة على جميع المستويات، لضمان كفاءة وفعالية المشاركة في صنع القرار في جميع مراحل التخطيط للعمليات وتنفيذها، والاستفادة التامة من ثروة المعارف التقليدية المتاحة في البلد؛

'٧' أن تضع نظما ملائمة للبحث والمعلومات، تستند إلى تقييمات موثوق بها وتقييمات دورية، بما في ذلك استخدام المعايير والمؤشرات على الصعيد الوطني، وإنشاء آليات قطاعية وآليات شاملة لعدة قطاعات لتبادل المعلومات، من أجل إتاحة اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات والبرامج الحرجية في الوقت المناسب؛

(ج)حث البلدان المتقدمة النمو التي حظيت بأراض وظروف مناخية ملائمة أن تتصدر بجدية الجهود الرامية إلى تخضير العالم وفقا للمبدأ ٨ (أ) من مبادئ الغابات، كما حث البلدان المتقدمة النمو ذات الغطاء الحرجي المحدود، لكنها ذات أراض محدودة وظروف مناخية غير ملائمة، على مساعدة البلدان النامية من خلال النقل الكافي والمناسب للتكنولوجيا وتوفير الموارد المالية؛

(د)حث الحكومات والمنظمات الدولية على استحداث إجراءات تتسم بالكفاءة للتعاون الدولي من أجل دعم الإدارة وحفظ الغابات وتنميتها تنمية مستدامة في البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود، ولا سيما من خلال تبادل الخبرات والمعلومات، وتقديم المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا؛

(هـ)حث البلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف والدولية على مساعدة البلدان النامية في جمع البيانات وتحليلها بغية رصد مواردها الحرجية؛

(و)حث الحكومات التي تحتاج إلى مساعدة إنمائية والمنظمات المانحة على زيادة تطوير مفهوم اتفاق المشاركة في مجال الغابات واختباره كوسيلة لضمان الالتزامات الطويلة الأجل على الصعيدين الوطني والدولي.

ثانيا - التعاون الدولي بشأن المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا

المساعدة المالية

استنتاجات

٥١ - أكد الفريق على أن مسائل المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا شاملة لعدة قطاعات ومترابطة وضرورية لإدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة، وبخاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأكد الفريق من جديد أن هذه المسائل الشاملة لعدة قطاعات بالغة الأهمية من أجل إحراز تقدم في جميع العناصر البرنامجية الأخرى في إطار اختصاصاتها.

٥٢ - ولدى اقتراح تدابير لمعالجة هذه المسائل، أكد الفريق على الحاجة إلى مراعاة مبادئ الغابات والوصول ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١. وسلم الفريق بأن الموارد الموجودة غير كافية لتحقيق إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة، وأنه سيلزم توضيح هذه الضغوط.

٥٣ - وسلم الفريق بضآلة الموارد المحلية في البلدان النامية بالنسبة لتمويل إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة وبأن المصادر المالية الدولية تظل ذات أهمية. وأكد من جديد الحاجة إلى توفير موارد مالية إضافية جديدة وشدت على الحاجة إلى حشد أشكال جديدة ومبتكرة وإضافية من التمويل على الأصعدة العامة والخاصة والدولية والداخلية والمحلية. بيد أنه رغم تسليم الفريق بالإمكانات الهامة التي تنطوي عليها الصفقات المالية المبتكرة والأنواع الجديدة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص، فقد أكد على استمرار أهمية التمويل العام الدولي والالتزامات الحالية بتقديمه وعلى الحاجة إلى ضمان قابلية التنبؤ بتدفق الموارد المالية واستمراريتها. ولا يزال التمويل العام الدولي بدوريه الحفاز والترجيحي أساسيا للبلدان النامية. ولاحظ الفريق أيضا الحاجة إلى تحسين قدرة بعض البلدان المتلقية على استخدام الموارد المالية التي قد تتاح لها. وسلم بأن استخدام التمويل المتاح على نحو أكثر فعالية يؤدي إلى اجتذاب موارد إضافية.

٥٤ - إن احتياجات التمويل للإدارة المستدامة للغابات على الصعيدين العالمي والوطني يجب أن تلبى بصفة أساسية من قبل قطاع الغابات ذاته، سواء كان قطاعا عاما أم خاصا. وتتمتع بعض البلدان التي توجد لديها ممتلكات حرجية قيمة واقتصادات أكثر متانة، بإمكانات أكبر بكثير من غيرها فيما يتعلق بتوليد الاستثمارات من القطاع الخاص والاستثمارات العامة الداخلية. ويمكن أن تشكل البرامج الوطنية للغابات وما يماثلها من أدوات السياسة العامة (الفصل الأول) أداة سياسية هامة ووسيلة لتشجيع الاستثمارات المالية العامة والخاصة على حد سواء وتحديد أولوياتها وتنسيقها. ويمثل التمويل من قبل المجتمع المحلي أيضا عنصرا له أهميته في تعزيز الانتاجية المستدامة للموارد الحرجية. وتشير الخبرة إلى أنه بوسع العديد من المجتمعات المعتمدة على الغابات، رغم انخفاض مستوى دخلها، أن تحشد قدرا كبيرا

من موارد العمالة والموارد المادية والرأسمالية، من أجل تنمية الغابات، ومن شأن اجراء التغييرات الملائمة في السياسة العامة أن يعزز من هذه الامكانية.

٥٥ - ولاحظ الفريق أن تدفقات رؤوس الأموال الخاصة تنمو عموماً وأنها تفوق التمويل العام على نحو متزايد، غير أن توزيعها متفاوت فيما بين البلدان النامية. ويلاحظ هذا الاتجاه أيضاً في حالة الاستثمار الخاص في مجال الغابات. ومن ثم، سلم الفريق بأن من المهم للغاية أن تتخذ البلدان التدابير اللازمة للعمل بالسياسات الملائمة وخلق بيئة تمكن من اجتذاب استثمارات القطاع الخاص. وبإمكان السياسات التي تتناول الحقوق الطويلة الأجل لحيازة الأراضي وتشجع الاستثمارات من جانب المجتمع المحلي في الإدارة المستدامة للغابات، أن تحشد قدراً كبيراً من التمويل. ويمكن تشجيع الاستثمار عن طريق وضع مدونات سلوك طوعية للإدارة المستدامة للغابات، وتعزيز الأنظمة والإنفاذ على الصعيد الوطني، وإدخال التكاليف الكاملة في تسعير الموارد المتجددة، ومختلف الحوافز الدافعة إلى تحسين ممارسات إدارة الغابات. وينبغي تقييم السياسات والأنظمة تقييماً دقيقاً قبل تنفيذها بغية تجنب التأثيرات الاجتماعية والبيئية السلبية والانحرافات السوقية التي من شأنها أن تخلق عوامل ضرر.

٥٦ - وأكد الفريق على الحاجة إلى الوفاء بالالتزامات المالية الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، ولا سيما الفصل ٢٣ منه، بهدف تحقيق إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة، بما في ذلك حماية النظم الإيكولوجية الحرجية التمثيلية. ويلزم تعزيز الجهود المبذولة في البلدان النامية والرامية إلى كفاءة الحصول على موارد مالية وتكنولوجيا إضافية على الصعيد الداخلي، كما ينبغي استكمالها من المصادر الدولية. وتظل المساعدة الإنمائية الرسمية مصدراً رئيسياً للتمويل العام الخارجي، وهي تهدف أساساً إلى التخفيف من وطأة الفقر الذي يعتبر سبباً رئيسياً لإزالة الغابات. وستظل المساعدة الإنمائية الرسمية تؤدي دوراً هاماً في دعم الأنشطة المتصلة بالغابات في البلدان النامية، وبخاصة حيث يصعب اجتذاب التمويل من مصادر أخرى. وأعرب الفريق عن قلقه من أن مستويات ذلك التمويل، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، غير كافية وآخذة في التدهور وأن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تمنح أولوية كافية للإدارة المستدامة للغابات. وفي حين يستمر التحدي المتمثل في ضمان استخدام أموال المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لقطاع الغابات على أكفأ نحو ممكن، فإن هذا الأمر مستقل عن مسألة الاتجاهات السائدة في مجال التمويل من قبل القطاع العام الدولي. وينبغي كذلك توجيه الدعم إلى المشاريع التي تتصل بالغابات والتي لها منافع بيئية عالمية من خلال برامج مرفق البيئة العالمية وفي إطار التوجيهات التي يقدمها مؤتمر الأطراف في الصكوك الدولية ذات الصلة.

٥٧ - وشدد الفريق على الحاجة إلى بحث السبل التي من شأنها تعزيز التعاون الدولي. وأكد الحاجة إلى أن تجد البلدان المتقدمة النمو حلولاً دائمة لمشاكل الديون في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض والمتوسط من أجل تزويدها بالوسائل اللازمة لإدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة. وينبغي أيضاً استكشاف أشكال أخرى للتمويل المبتكر. وبإمكان أدوات آليات السوق، مثل الضرائب والمكوس ورسوم الاستعمال والاستثمارات العامة الداخلية، أن تولد مصادر مالية جديدة لدعم أنشطة الإدارة والحفظ

المستدامين للغابات. وهناك مجموعة كاملة من الخيارات المتصلة بالظروف الوطنية المحددة تبرر إجراء مزيد من الدراسة. ومن شأن التقييم الملائم للموارد الحرجية، وخلق الأسواق التي تكافئ الإدارة المستدامة للغابات أن يعززا إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة وأن يولدا الموارد العامة اللازمة.

٥٨ - وأكد الفريق أن التنسيق والتعاون على الصعيد القطري فيما بين المانحين أمر بالغ الأهمية، بالنظر إلى الحاجة إلى استخدام الموارد المالية المحدودة على أمثل وجه. وتوفر البرامج الوطنية للغابات في كثير من البلدان أساسا جيدا للتعاون الوطني والدولي، بما في ذلك تحديد أولويات المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا بين البلدان المتلقية والمانحين.

مقترحات للعمل بشأن تعزيز المساعدة المالية

٥٩ - قام الفريق بما يلي:

(أ) حث البلدان المانحة على زيادة حصة مساهمتها في المساعدة الإنمائية الرسمية التي تدعم برامج إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة، ولا سيما في البلدان النامية التي ظل الاستثمار الخاص فيها ضعيفا، كما حث البلدان المتلقية على إيلاء أولوية أكبر إلى استراتيجيات تنمية الغابات وما يتصل بها من موارد وطنية لدى برمجة المساعدة الإنمائية الرسمية المتاحة لها؛

(ب) طلب إلى منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة أن توضح الفجوة القائمة بين الموارد الحالية المتاحة للبلدان النامية، بما فيها المساعدة الإنمائية الرسمية، والموارد اللازمة لتحقيق إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة؛

(ج) حث المنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف على استخدام البرامج الوطنية للغابات كإطار لدعم وتنسيق الأنشطة المتصلة بالغابات، بما فيها تقييمات الغابات على الصعيد الوطني؛

(د) حث البلدان على أن تؤيد زيادة وتحسين البرامج التي تدعم أنشطة الغابات وما يتصل بها، من خلال القنوات الملائمة، في المنظمات المتعددة الأطراف، بما فيها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، التي ينبغي أن تشمل برامجها قروضا تساهلية؛

(هـ) دعا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسات بريتون وودز، وسائر المنظمات الدولية ذات الصلة، إلى مواصلة استكشاف السبل المبتكرة لاستخدام الآليات المالية الحالية على نحو أنجع، وإمكانيات توليد موارد مالية إضافية خاصة وعامة مخصصة للغابات على كل من الصعيد الداخلي والدولي.

مقترحات للعمل بشأن تعزيز استثمارات القطاع الخاص

٦٠ - قام الفريق بما يلي:

(أ) حث جميع البلدان على اجتذاب استثمارات القطاع الخاص وتشجيع الإدارة المستدامة للغابات، وذلك بأن تقوم، بالتعاون مع القطاع الخاص وغيره من الفئات الرئيسية، بما فيها السكان الأصليون والمجتمعات المحلية بصياغة واعتماد سياسات وأنظمة وحوافز تشمل التسعير الكامل للموارد المتجددة ووضع مدونات [طوعية] لتوجيه الاستثمارات والتسهيلات والإدارة المستدامة للغابات؛

(ب) حث البلدان النامية على تعديل سياساتها وأنظمتها من أجل تهيئة بيئة مواتية لاجتذاب الاستثمارات التي يوفرها القطاع الخاص الداخلي والأجنبي، وكذلك استثمارات المجتمع المحلي في الإدارة المستدامة للغابات، واجتذاب الصناعات السليمة بيئياً المعتمدة على الغابات، وإعادة التحريج، والصناعات القائمة على المنتجات الحرجية غير الخشبية، وكذلك حفظ الغابات وحمايتها؛

(ج) حث البلدان النامية على صياغة وإيجاد الحوافز، ومنها التخفيضات الضريبية وضمانات القروض والاستثمار، من أجل تشجيع القطاع الخاص فيها بما يتسق مع إدارة الغابات واستغلالها على نحو مستدام في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والاستثمار في ذلك المجال.

مقترحات للعمل بشأن تعزيز القدرة الوطنية والتنسيق الوطني

٦١ - قام الفريق بما يلي:

(أ) حث البلدان على التعبير على نحو كاف عن أولوياتها الوطنية بالنسبة للقضايا المتصلة بالغابات في مفاوضاتها واتفاقاتها في مجال التعاون الدولي، وعلى إنشاء برامج وطنية للغابات تسيرها البلدان تتضمن احتياجاتها ذات الأولوية وتستخدم كإطار عام للسياسات والإجراءات المتصلة بالغابات بما فيها تنسيق التمويل والتعاون الدولي، وحث الوكالات المانحة على تمويل المبادرات الوطنية التي تهدف إلى إنشاء هذه البرامج في البلدان النامية؛

(ب) شجع البلدان القادرة على القيام بذلك، أن تواصل إدخال واستخدام أدوات آليات السوق والحوافز، من قبيل رسوم الاستعمال، والحصول على زيادات في الإيجارات، والمكوس، كأدوات لتعبئة الموارد المالية الداخلية لدعم الإدارة المستدامة للغابات بالإضافة إلى تخفيض الخسائر الاجتماعية والآثار السلبية البيئية الناشئة عن الممارسات الحرجية غير المستدامة؛

(ج) شجع البلدان على التركيز على التمويل الذي يوفره المجتمع المحلي باعتبار ذلك استراتيجية أساسية لتعزيز إنتاجية الغابات والاستخدام المستدام للموارد الحرجية، وشجعها، لتحقيق هذا

الغرض، على وضع سياسات وآليات وأدوات برنامجية تسهل الاستثمارات المحلية، نقداً أو عيناً، في مجال تنمية الغابات؛

(د) شجع البلدان على إضفاء طابع اللامركزية على تخطيط وتنفيذ الأنشطة الإنمائية، حيثما أمكن، على صعيد المقاطعات أو الصعيد الأخرى دون الوطنية الملائمة، وعلى تقديم الحوافز إلى القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية على الصعيد المختارة؛

(هـ) شجع جميع الهيئات الوطنية المعنية بما في ذلك وزارات المالية، والقطاع الخاص، والمصارف الوطنية والتجارية، والصناديق البيئية والصناديق المعنية بالغابات، ومؤسسات الإقراض على الصعيد الشعبي، والصناعات الحرجية، ومالكو الغابات، والسلطات القطاعية على الصعيدين الوطني ودون الوطني، ومنظمات التمويل الخارجي، على أن تشارك في تخطيط العمليات وتنفيذها ورصدها؛ من خلال أطر مؤسسية وقانونية ملائمة؛

(و) شجع على تجميع الموارد الوطنية بما في ذلك الأموال والتكنولوجيات والموارد العلمية والبشرية، حسب الاقتضاء وحيثما ينطبق ذلك، بوصف ذلك وسيلة لتحسين كفاءة استخدام الموارد وفعاليتها؛

(ز) دعا البلدان إلى إيلاء أولوية إلى الإدارة المستدامة للغابات في برمجة المساعدة الإنمائية الرسمية المتاحة لها، وإلى صياغة سياسات وحوافز وهيئة بيئية مؤاتية تشجع على تطوير واستخدام تكنولوجيات سليمة بيئياً؛

(ح) اقترح أن تحدد البلدان سلطة وطنية تكون مسؤولة عن التنسيق داخل البلدان في مجال توزيع الموارد المالية، بما فيها المساعدة الإنمائية الرسمية، وفي مجال طلبات المساعدة الخارجية، ودعا البلدان إلى اختيار وكالة خارجية لمساعدة الحكومات في التنسيق بين المانحين على الصعيد القطري؛

مقترحات للعمل بشأن تعزيز التعاون الدولي

٦٢ - قام الفريق بما يلي:

(أ) دعا إلى تعزيز التنسيق والتعاون وتكامل الأنشطة فيما بين المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف فضلاً عن الصكوك الدولية المتصلة بالغابات، وبخاصة اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ؛

(ب) دعا إلى توفير تدفق أفضل، إلى كل من مستوى تقرير السياسات والمستوى التنفيذي، للمعلومات المؤلفة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ البرامج، ووضع السياسات، وأفضل الممارسات، واستراتيجيات الإقراض، بما في ذلك عن طريق إنشاء قواعد بيانات متخصصة؛

(ج) حث على استطلاع إمكانية وضع مؤشرات ملائمة لرصد وتقييم مدى كفاية وفعالية البرامج والمشاريع التي يدعمها التعاون الدولي في المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا بوصف ذلك نشاطا ذا أولوية؛

(د) شجع البلدان على استطلاع إمكانية توفير مجموعات مالية ابتكارية مثل الشراكات الطوعية للإدارة المستدامة للغابات وغيرها من الأنشطة المتصلة بالغابات استنادا إلى تجميع الموارد ودعم البرامج الوطنية الشاملة فيما يتصل بالغابات؛

(هـ) [دعا إلى إقامة تنسيق إلزامي على الصعيدين القطري والدولي فيما بين المنظمات الحكومية الدولية داخل منظومة الأمم المتحدة].

نقل التكنولوجيا وبناء القدرات والمعلومات

٦٣ - يوجد في عالم اليوم تراكم غير مسبوق من القدرة التكنولوجية، بما في ذلك في مجال الحرجة. إلا أن قدرا كبيرا من هذه القدرة التكنولوجية ما زال إلى حد كبير غير معترف به وغير مستغل ولا يتم تقاسمه على نحو كاف. ومع ذلك فإن الابتكارات التكنولوجية مهمة للغاية. وأكد الفريق أن نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا في قطاع الغابات وفقا للمبدأ ١١ من مبادئ الغابات إنما هو جزء من الاستراتيجيات التي تستهدف تمكين البلدان من إدارة وحفظ وتنمية غاباتها بصورة مستدامة. ويحتاج احتمال نقل تكنولوجيات معينة إلى تقييم يتم بالتشاور مع كل الأطراف المعنية مثل الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والعلماء والمجتمعات المحلية.

٦٤ - ولاحظ الفريق أنه نظرا إلى أن التكنولوجيا تكمن أساسا في الشمال، ولا سيما في المجال الخاص، توجد إمكانية كبيرة للتعاون بين الشمال والجنوب في مجال نقل التكنولوجيا، في ظل ظروف مواتية، بما في ذلك نقلها بشروط تساهلية وتفضيلية للبلدان النامية. بيد أنه نتيجة لأوجه التشابه القائمة بين أنواع الغابات ومؤسساتها والثقافة الحرجية، توجد إمكانية كبيرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب جنبا إلى جنب مع التعاون بين الشمال والجنوب وعلى نحو مكمل له.

٦٥ - ولاحظ الفريق أن البلدان المتقدمة النمو تتحمل مسؤولية خاصة فيما يتعلق بتسهيل تهيئة ظروف مؤاتية لحفظ التنوع البيولوجي في الغابات والاستفادة منه على نحو مستدام من خلال عدة وسائل من بينها تطبيق نهج بناءة لنقل التكنولوجيا والاقتراس المنصف للتكنولوجيات والموارد المالية من أجل تعزيز قدرات الشعوب الأصلية وسكان الغابات والمجتمعات المحلية في مجال الإدارة المستدامة للغابات.

٦٦ - واتفق الفريق على أنه ينبغي تحديد الأولويات في مجال نقل التكنولوجيا وبناء القدرات، واستعراضها بصفة مستمرة وأن من الممكن أن تشمل نشر المعلومات لتحسين التخطيط في مجال الغابات واستخدام الأراضي، وتحسين إنتاجية الغابات؛ والتكنولوجيا والأساليب التي تقلل الأضرار البيئية الناجمة عن الممارسات الحرجية الحالية؛ والحفظ والحماية؛ وبحوث الأنواع المحلية، بما في ذلك التكنولوجيا البيولوجية، المتعلقة بتحسين الأشجار لأغراض الإنعاش وإعادة التحريج وتطوير مشاتل الأشجار؛ والتكنولوجيا والأساليب تحسين قيمة الغابات، بما في ذلك التنوع البيولوجي؛ وإدماج معارف السكان الأصليين في إدارة الغابات واستغلالها وإنعاشها وتنشيطها؛ ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وبصفة خاصة الحطب، وبدائله الملائمة؛ والتكنولوجيات السليمة بيئياً لحصاد الغابات؛ وتعزيز التكنولوجيات المتعلقة بتجهيز الأخشاب، واستحداث منتجات حرجية خشبية وغير خشبية جديدة ترمي إلى تشجيع التقنيات والتصميم بغية إضافة مزيد من القيمة التجميعية إلى المنتجات الحرجية؛ ووضع وتنفيذ استراتيجيات حرجية وطنية.

٦٧ - أكد الفريق ضرورة استعراض وتحسين نظم المعلومات. وينبغي الاهتمام بتوفير إمكانية الوصول إلى نظم المعلومات على نطاق العالم لتشجيع تنفيذ البرامج الوطنية المتعلقة بالغابات تنفيذاً فعالاً، وزيادة استثمارات القطاع الخاص، وكفاءة تطوير ونقل التكنولوجيات الملائمة، وتحسين التعاون. ومن شأن نظم المعلومات التي تقوم على استخدام شبكة الإنترنت أن تتيح سهولة الوصول إلى المعلومات واقتسامها بين الوكالات المتعددة الأطراف، والمؤسسات الموجودة في البلدان، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من الأطراف المهتمة.

مقترحات للعمل بشأن تعزيز نقل التكنولوجيا وبناء القدرات

٦٨ - قام الفريق بما يلي:

(أ) شجع البلدان على تقييم احتياجاتها التكنولوجية الوطنية وتحديد صراحة بغية تحقيق الإدارة المستدامة لغاباتها وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة. وينبغي أن يكون تقييم وتحديد احتياجاتها التكنولوجية الخاصة بها متمشياً مع الأولويات المعترف بها في البرامج الوطنية للغابات، وغيرها من أطر السياسة العامة الوطنية؛

(ب) طلب إلى البلدان أن تقوم بصياغة سياسات وحوافز تشجع جميع المعنيين على تطوير واستخدام تكنولوجيات سليمة بيئياً؛

(ج) دعا إلى تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب، فضلاً عن التعاون الثلاثي الشمال - الجنوب - الجنوب في مجال نقل التكنولوجيا المتصلة بالغابات عن طريق [استثمارات] القطاعين العام والخاص، والمشاريع المشتركة، وتبادل المعلومات، وزيادة الربط الشبكي فيما بين المؤسسات المتصلة بالغابات. مع إيلاء الاعتبار للعمل المتصل بهذا الموضوع الذي يجري في المنتدى الدولي الأخرى، وبخاصة في مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي؛

(د) دعا إلى زيادة التركيز على تنمية القدرات الوطنية لدى تطوير البرامج الوطنية للغابات وفي برامج التعاون الدولي؛

(هـ)حث البلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف على دعم عملية بناء القدرات في مجال جمع البيانات بوصفها جزءاً من البرامج الوطنية للغابات لتقييم الموارد الحرجية وعلى تعزيز المؤسسات الوطنية المعنية بتقييم الغابات.

مقترحات للعمل بشأن تحسين نظم المعلومات

٦٩ - قام الفريق بما يلي:

(أ) دعا الوكالات المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية المعنية بالغابات إلى استعراض نظم المعلومات المحسنة والشروع في تطويرها بحيث تدعم أنشطة إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة ولا سيما خصوصاً بنية تشجيع تنفيذ البرامج الوطنية للغابات تنفيذاً فعالاً، وتوفير موارد مالية جديدة وإضافية، وزيادة استثمارات القطاع الخاص، وتحسين التعاون، وتحقيق الكفاءة في تطوير ونقل التكنولوجيات الملائمة وتحسين التنسيق واقتسام البيانات بين الأطراف المهتمين.

(ب)حث البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية الملائمة على إنشاء آليات للمساعدة في شرح ونشر المعلومات ذات الصلة بالإدارة المستدامة للغابات بالنسبة للبلدان والأطراف المعنيين الذين يواجهون صعوبة في الحصول على المعلومات المتاحة دولياً، بما في ذلك نشر هذه المعلومات بالوسائل الإلكترونية.

ثالثاً - البحوث العلمية وتقييم الغابات ووضع المعايير

والمؤشرات للإدارة المستدامة للغابات

تقييم الفوائد المتعددة لجميع أنواع الغابات

استنتاجات

٧٠ - شدد الفريق على أهمية قوائم الحصر الوطنية كأساس لفعالية البرامج الوطنية للغابات. فتقدير الظروف الفعلية والمحتملة لجميع أنواع الغابات عنصر أساسي لإدارة المستدامة للغابات، وإلى حد بعيد للاعتبارات الأخرى المتصلة بالغابات والنظم الأيكولوجية الحرجية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. وفي أحوال كثيرة أدى القصور في التسليم بإسهام الغابات في الاقتصادات الوطنية، إلى إزالة الغابات وإلى تدهورها ونقص الاستثمار في إدارتها.

٧١ - وثمة تفاوت في قواعد البيانات المتعلقة بأنواع الغابات في البلدان المتقدمة النمو والنامية. ولا يزال الكثير من الاهتمام ينصب على الأخشاب والغطاء الحرجي، بينما يندر أن تغطي تلك القواعد السلع والخدمات الأخرى المستمدة من الغابات كخشب الوقود، والاستخدام المستدام والحفظ والتقاسم المتكافئ للفوائد في مجالات التنوع البيولوجي ومهام حماية التربة والمياه وتنحية الكربون وغير ذلك من الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

٧٢ - وينبغي أن تعتمد التقييمات الحرجية على الصعيد الوطني نهجا متكاملا شاملا متعدد التخصصات تكون وجهته المنتفعين ودوافعه الطلب. كما ينبغي أن تتسم برامج التقييم تلك بالشفافية وأن تكون في متناول جميع الأطراف المعنيين. ويلزم إجراء المزيد من الدراسات لتحديد مستويات الدقة المطلوبة والاحتياجات المحددة لمختلف المنتفعين، بمن فيهم مديرو الغابات. وينبغي أن تستفيد برامج التقييم استفادة تامة من البيانات التي سبق جمعها والتحليلات التي تقوم بها بالفعل المؤسسات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وينبغي أن تبذل الجهود لمواءمة النهج مع عمليات جمع البيانات ليتسنى تعزيز إمكانية المقارنة.

٧٣ - وشدد الفريق على ضرورة التزام الفعالية في نشر بيانات التقييم الموجودة بالفعل في الميدان العام، بما في ذلك معلومات الاستشعار عن بعد. ويتيح استخدام البيانات المتوافرة في منظمة الأغذية والزراعة، جنبا إلى جنب مع مجموعات البيانات الأخرى، إمكانات ثرية للتصدي للمساءل الملحة بطريقة تكون فعالة من حيث تكاليفها. كما سلّم الفريق بأن تفسير البيانات استجابة لاحتياجات المستعملين أمر ضروري. وعلى هذا يلزم إجراء دراسة لفوائد وفئات مستخدمي الموارد الحرجية وللمعلومات المتصلة بذلك على الصعيد الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية. وتزداد أهمية ذلك بوجه خاص لدى مناقشة الأنواع الجديدة من المعلومات المطلوب إدراجها في التقييم العالمي للموارد الحرجية.

٧٤ - وينبغي أن تراعى تماما في التقييمات الدولية والوطنية المعايير الملائمة المتفق عليها دوليا وكذلك مؤشرات الإدارة المستدامة للغابات. وقد جرى التشديد على ضرورة إدراج المعلومات الكيفية والكمية عن الخدمات والسلع الحرجية. واتفق الفريق على ضرورة إدراج البارامترات الجديدة وعلى ضرورة استنباط تقنيات لإنجاز ذلك. بيد أنه ينبغي إعطاء أولوية لتقديم بيانات رئيسية موثوقة وعالية الجودة.

٧٥ - ويلاحظ الفريق أيضا أن بناء القدرات على الصعيد الوطني والمحلي أمر حاسم وأنه ينبغي يشمل جميع الأطراف المعنيين ومنهم ملاك الأحراج والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية والجماعات الرئيسية الأخرى. وينبغي أن تكون التقييمات الحرجية متعددة التخصصات وأن تتضمن جمع البيانات وتحليلها من قبل المؤسسات المحلية والوطنية وربما الإقليمية والدولية. واعتبر تعزيز القدرات الوطنية ضروريا بالنسبة للمدخلات الوطنية رفيعة الجودة في التقييم العالمي للموارد الحرجية لعام ٢٠٠٠، الذي ستجزه منظمة الأغذية والزراعة.

٧٦ - وأعرب الفريق عن تأييده القوي للتقييم العالمي للموارد الحرجية لعام ٢٠٠٠ وللترتيبات المتخذة في أعقاب توصيات مشاورة خبراء منظمة الأغذية والزراعة بشأن التقييم العالمي للغابات في فنلندا في حزيران/يونيه ١٩٩٦ (اجتماع كوتكا الثالث)، وحث منظمة الأغذية والزراعة على أن تعد بالتشاور مع البلدان ومع المنظمات المعنية خطة استراتيجية لتقييم الموارد الحرجية في العالم، وخطة مفصلة لتنفيذ التقييم العالمي للموارد الحرجية لعام ٢٠٠٠، بما في ذلك تفاصيل خيارات التكلفة والتمويل والمواعيد القصوى المحددة. ويلاحظ الفريق أهمية وضع الخرائط للمناطق الزراعية الايكولوجية والخرائط النباتية لعملية إنجاز تقييم عام ٢٠٠٠ الى جانب البارامترات النوعية الملائمة والمعايير والمؤشرات المحددة خلال عمليتي هلسنكي ومونتريال ومبادرة المنطقة الجافة الأفريقية واقتراح تارابوتو والمبادئ التوجيهية للمنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية.

٧٧ - وقد أحاط الفريق علما بتوصية اجتماع كوتكا الثالث بالإبقاء على فترة السنوات العشر الراهنة الفاصلة بين التقييمات العالمية للموارد الحرجية. غير أنه يمكن أن تؤخذ أيضا في الاعتبار إمكانية إجراء تقييمات مستمرة حسب المنطقة مع إمكانية تحديث البيانات على فترات منتظمة مع مراعاة للآثار المالية والآثار المترتبة على الموارد بالنسبة لمنظمة الأغذية والزراعة، وبالنسبة للبلدان النامية والمتقدمة النمو من جراء تلبية تلك الاحتياجات. وينبغي أن يصبح التقييم لعام ٢٠٠٠ ممارسة تشاركية تيسرها منظمة الأغذية والزراعة ولكن تشمل أيضا منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات الوطنية وسائر الأطراف المعنيين بما في ذلك الجماعات الرئيسية ذات الصلة. وينبغي أن يشمل التعاون على المستوى الوطني جميع الأطراف المعنيين داخل وخارج قطاع الغابات.

٧٨ - ومع التسليم بقيمة تقينات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في التقييمات الحرجية، لاحظ الفريق الحاجة الى التأكيد الميداني لبعض البارامترات. فالتقييمات تفرض على البلدان النامية أعباء مالية وتقنية ثقيلة وينبغي بالتالي أن تجري بأكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة، وأن تمتد البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية يد المساعدة في أدائها. ومن الضروري أن يتم التنسيق بين نظم المعلومات الحرجية ونظم المعلومات الأخرى المتصلة بها، وذلك يتطلب تعاونا بين الشمال والجنوب وبين بلدان الجنوب.

٧٩ - أما الموارد المتاحة للتقييم العالمي للموارد الحرجية لعام ٢٠٠٠ في الميزانية العادية لمنظمة الأغذية والزراعة وعلى المستوى الوطني فهي محدود للغاية. وقد شدد الفريق على إلحاح مسألة تحديد الموارد المالية الموجودة أو الإضافية التي تكفل فعالية العملية. وينبغي إيلاء الاعتبار لإقرار الأساليب التي يوفر بها المستعملون الموارد اللازمة لجمع البيانات.

مقترحات للعمل

٨٠ - قام الفريق بما يلي:

(أ) شجع الحكومات ومنظمة الأغذية والزراعة على دمج المعايير والمؤشرات على المستوى الوطني، والخاصة بالإدارة المستدامة للغابات، في التقييمات الحرجية كلما كان ذلك ملائماً. وينبغي أن يتم ذلك بطريقة سليمة علمياً وفعالة من حيث التكلفة، مع التسليم باختلاف الاقتصادات والثقافات الوطنية. وإذا كانت بعض المؤشرات كمّية فمؤشرات بعض السلع والخدمات والقيم الثقافية الهامة الأخرى مؤشرات كيفية، ومع ذلك يتعين إدراجها؛

(ب) حث الحكومات والجامعات والمنظمات ذات الصلة والجماعات الرئيسية على تعزيز البحوث المتعلقة بتقنيات الحصر والرصد الحرجية بقصد توسيع نطاق التقييمات الحرجية وتحسين نوعيتها بطريقة فعالة من حيث التكلفة؛

(ج) طلب إلى منظمة الأغذية والزراعة أن تتشاور مع الحكومات والمنظمات ذات الصلة لإعداد وتوزيع خطة مفصلة لتنفيذ مشروع التقييم العالمي للموارد الحرجية لعام ٢٠٠٠. وينبغي أن يتضمن ذلك نطاقاً واسعاً من القيم الحرجية، بما في هذا القيم غير الخشبية، وأن يشمل تفاصيل التكلفة وخيارات التمويل المرتبط بالجديد والمحتمل من البارامترات والإجراءات والأهداف والمسؤوليات لتنفيذ التقييم وفقاً لتوصيات اجتماع كوتكا الثالث، ومع المراعاة الواجبة للمتطلبات الناشئة عن المعايير والمؤشرات المتفق عليها دولياً بشأن الإدارة المستدامة للغابات؛

(د) طلب إلى منظمة الأغذية والزراعة أن تتخذ الدور الرائد في صياغة مجموعة تعاريف مقبولة ومتفق عليها دولياً للمصطلحات المستخدمة في تقييم جميع أنواع الغابات ومواردها؛

(هـ) حث منظمة الأغذية والزراعة على أن تقوم، بالاشتراك مع المنظمات الدولية والفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالاحصائيات الحرجية ومع المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية، بالتصدي لضرورة تحسين التعاون وتلافي التشابك بين نظم المعلومات الحرجية ونظم المعلومات ذات الصلة، وتحديث الاحتياجات من البيانات وتحديد أولوياتها بغية تلافي جمع المعلومات غير ذات الأولوية.

البحوث الحرجية

استنتاجات

٨١ - سلم الفريق بضرورة تعزيز البحوث، وذلك يتعلق بجميع العناصر البرنامجية في برامج عمله. وثمة حاجة لنهج أكثر شمولاً وتركيزاً يشمل الدعم لشبكات البحوث الإقليمية. كذلك يلزم تعزيز الجهود الدولية لزيادة بلورة التمويل الفعال والتنسيق في مجال البحث والتطوير فيما يتعلق بالغابات.

٨٢ - كذلك أحاط الفريق علماً بالتوصيات المتخذة بشأن أولويات البحث العلمي المتعلقة بالتنوع البيولوجي والغابات في الاجتماع الثاني للهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية لاتفاقية التنوع البيولوجي. كما سلم الفريق بأهمية دور لجنة العلم والتكنولوجيا لاتفاقية مكافحة التصحر في معالجة كثير من المسائل العلمية والاحتياجات البحثية المتعلقة بالغابات فيما يخص المناطق القاحلة.

٨٣ - وسلم الفريق بأن الاحتياجات المؤسسية تشمل تعزيز مؤسسات البحوث الوطنية القائمة؛ والشبكات دون الإقليمية والإقليمية؛ ومشاريع البحث المشتركة؛ ومناهج وتعزيز ودعم مشاركة مؤسسات البحوث الحرجية القائمة الدولية منها والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية في شبكة دولية تركز للحفاظ والتنمية المستدامة وإدارة الغابات والاستفادة منها وإجراء بحوث السياسات الحرجية؛ وإنشاء آليات ملائمة تمكن من وصول نتائج البحوث إلى مستويات السياسات والمستويات الميدانية بمزيد من الفعالية؛ ودعم الأعمال الملموسة.

٨٤ - وسلم الفريق بأهمية وضع وتحديد أولويات البحث على جميع المستويات الوطنية، بإشراك المجتمعات المحلية وسائر الأطراف المعنيين؛ والإقليمية؛ والدولية. ويلاحظ الفريق أن بعض أولويات البحث المتصلة بتعميق فهم وتنفيذ الفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١ ومبادئ الغابات، والتي تحتاج إلى تدقيق شامل على المستوى الحكومي الدولي، تشمل وضع معايير ومؤشرات للإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك تجربتها على المستوى الميداني في الدراسات الرائدة، وإجراء دراسات متكاملة اجتماعية اقتصادية وبيولوجية فيزيائية في مواقع محددة لاستكشاف العلاقة بين التنمية البشرية والغابات؛ ووضع تقييم دوري للغابات؛ وتقييم الغابات والموارد الحرجية؛ واستخدام تقييم الغابات في حسابات الموارد الوطنية؛ والمشاركة المجتمعية بما فيها اعتماد التقييم الريفي التشاركي وسائر أساليب المشاركة لتحديد جداول أعمال تطوير البحث والتكنولوجيا؛ والمعارف التقليدية المتصلة بالغابات؛ وحفظ الغابات بما في ذلك التأثير البشري على المناطق الحضرية المحمية؛ ومراعاة التأثيرات طويلة الأجل على الغابات وإنتاجيتها وتنوعها البيولوجي من جراء الضغوط الخارجية المنتشرة كتغير المناخ ونفاذ الأوزون وتلوث الهواء؛ ودراسة الاتجاهات في مجال عرض المنتجات الحرجية والطلب عليها؛ والسياسات الحرجية على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية؛ والتكنولوجيات السليمة بيئياً المتعلقة بالصناعات القائمة على الغابات، بما في ذلك تقنيات المعالجة الفعالة من حيث التكلفة.

مقترحات للعمل

٨٥ - قام الفريق بما يلي:

(أ) طلب الى مركز البحوث الحرجية الدولية، والمركز الدولي لبحوث الحراجة الزراعية، والاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية والى منظمة الأغذية والزراعة واليونسكو والمنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية؛ والمجلس الدولي لرابطات بحوث الغابات أن تقوم، بالتشاور مع مجموعة الخبراء المعترف بهم دولياً، والاشتراك مع الهيئات الوطنية والإقليمية والحكومية الدولية وغير الحكومية، باقتراح التدابير لبلورة وتحسين تنسيق البحوث الحرجية والإنمائية، ويمكن هذا عن طريق وضع إطار استراتيجي لإقامة شبكة عالمية للبحوث الحرجية مع الاستفادة التامة مع المنظمات القائمة والسعي الى تحسين نظام تسيير البحوث وتوفيرها وتنفيذها في المناطق ذات الأولوية. وفي هذا السياق ينبغي اقتراح الآليات اللازمة لتعزيز تدفق المعلومات ونتائج البحوث الى المشتركين في صياغة السياسات وتنفيذها؛

(ب) طلب الى الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية لاتفاقية التنوع البيولوجي، ولجنة العلم والتكنولوجيا لاتفاقية مكافحة التصحر، كغاية أن تعالج البحوث والتحليلات التي تجري بموجب هاتين الاتفاقيتين والثغرات الموجودة في المعارف الحالية التي يحددها الفريق، بالقدر الممكن من الفعالية.

منهجيات التقييم الصحيح للفوائد المتعددة للغاباتاستنتاجات

٨٦ - شدد الفريق على أن الغابات تتيح نطاقاً واسعاً من الفوائد لا يسهل تحديد كميتها جميعاً. فالتكاليف المتصلة بإزالة الغابات وتردي الغابات والتغيرات في نوعية الغابات، من حيث الخسائر في التنوع البيولوجي وقصور الوظائف البيولوجية، وانخفاض القيم الاجتماعية، لم تشملها المنهجيات الراهنة على نحو كاف. بيد أن هذا القصور يعزى الى العجز عن تقييم طبيعة وأهمية التأثيرات البيوفيزيائية الايكولوجية والاجتماعية الناجمة عن فقدان الغابات مثلما يعزى الى عدم التيقن من كيفية تقدير تكاليفها.

٨٧ - وسلم الفريق بأهمية الخدمات المستمدة من الغابات بما في ذلك الخدمات المتعلقة بالتنوع البيولوجي العالمي وتنظيم المناخ واحتمال وضع آليات لترجمة هذه القيم الى لغة نقدية بغية تشجيع ملاك الأحرار وسكان الغابات والسكان الأصليين والمجتمعات المحلية على الحفاظ على الغابات وإدارتها بشكل مستدام. وينبغي أن تجري أي مناقشة أخرى لهذه القضايا في سياق اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وقد أحاط الفريق علماً بالمدخلات من مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي فيما يتصل بضرورة وضع منهجيات لتقييم التنوع البيولوجي للغابات.

٨٨ - إن النقص في تقييم السلع والخدمات الحرجية والمميزات الحرجية الأخرى، بما فيها الفوائد غير السوقية، يسهم في الإدارة غير المستدامة للغابات. وسلم الفريق بالفرق بين القيمة والسعر، ولاحظ أن آليات السوق ليست دائماً ملائمة أو متاحة لإعطاء التعبير النقدي عن القيم الحرجية، مما يؤدي إلى الفكرة الخاطئة بأن الإدارة المستدامة للغابات عالية التكلفة وغير فعالة بالقياس إلى تكاليفها.

٨٩ - وشدد الفريق على أن القيمة الاقتصادية للغابات تتوقف على خصائص المناطق الحرجية المعنية وعلى علاقتها المكانية بالناس والأسواق. وهذه الخصائص تتباين من حيث المكان والزمان على السواء، فيؤدي ذلك إلى أن تقديرات قيمة الغابات تأتي في العادة محددة بالموقع والزمن. غير أن ثمة فائدة كبيرة في مختلف البلدان التي تتقاسم الخبرات في مجال تطبيق تقنيات وأدوات تقييم معنية مصممة لاستحواذ نصيب أكبر من الفوائد لملاك الأحراج وسكانها.

٩٠ - وقد استنبطت منهجيات متعددة تعين على تقييم فوائد الغابات التي كانت تعتبر فيما مضى غير ملموسة وغير قابلة للقياس. ويمكن استعمال هذه المنهجيات في جميع أنواع الغابات لتحسين وصف مجموعة كبيرة من الفوائد الاجتماعية والثقافية والبيئية بما فيها الفوائد المتصلة بالوظائف الهيدرولوجية وحفظ التربة والتنوع البيولوجي والملاءمة البيولوجية. ولئن كانت هذه المنهجيات تتسم بكثير من أوجه القصور فهي يمكن أن تساعد على تحسين عملية اتخاذ القرارات إن تحددت بمزيد من الوضوح التكاليف والمنافع المرتبطة بشتى أنماط استغلال الغابات، وتبين نطاق تطبيق مختلف القياسات لإضفاء الطابع المحلي على التكاليف البيئية والاجتماعية. وتعد نتائج هذا التقييم، إن استخدمت كأداة محايدة، مصدراً محتملاً هاماً للمعلومات لجميع الأطراف المعنيين ولزيادة الوعي العام ولا سيما بالسلع والخدمات الحرجية غير التسويقية في الوقت الراهن.

٩١ - ومع أن الفريق سلم باحتمال فائدة منهجيات التقييم فهو يرى أن تعقيداتها والتكاليف التي تنطوي عليها قد تحد من انتشار استخدامها. ويشدد الفريق على ضرورة وجود أساليب تقييم علمية مبتكرة وبسيطة، وخاصة ما يتصل منها بالمعايير والمؤشرات والبرامج الوطنية للغابات. وينبغي عدم اللجوء إلى ممارسات التقييم المكلفة على حساب الاحتياجات الأساسية الأشد إلحاحاً، كاستنباط واستخدام نظم بيانات موثوقة ووضع استراتيجيات وآليات لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات. أما التقييم الاقتصادي فلا يزيد عن أنه واحد من اعتبارات كثيرة لاتخاذ القرارات بشأن الغابات ولا يمكن أن يصبح بديلاً عن عملية القرار السياسي التي تتضمن النظر في اهتمامات كثيرة بيئية واقتصادية - اجتماعية وأخلاقية وثقافية ودينية.

٩٢ - أما المنهجيات الجديدة لتقييم الغابات فينبغي أن تراعى فيها المعايير التالية: الحيدة والصلاحية العلمية وإمكانية التطبيق العملي والبساطة والوضوح وتعددية فروع التخصص وفعالية التكاليف والتوجه نحو السلع غير التسويقية حالياً والخدمات التي يستعصى تحديد كميتها، والحساسية بالنسبة لقيم سكان الأحراج والسكان الأصليين وملوك الأحراج والمجتمعات المحلية.

٩٣ - ولاحظ الفريق ضرورة التعاون الدولي لاستنباط المنهجيات لتقييم السلع والخدمات الحرجية والأخذ بها في الحسابات الوطنية. وقد يشمل هذا تدريب الموظفين ومتخذي القرارات والعمل على إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بإذكاء الوعي العام. وقد جرى التشديد على ضرورة تبادل الخبرات والشروع في دراسات وخطط رائدة لهذا الغرض.

٩٤ - وأعرب الفريق عن تأييده للمحاسبة الوطنية للموارد الحرجية بوصفها أداة لتوفير المعلومات الاستراتيجية من أجل السياسات والإدارة الحرجية على الصعيدين الوطني ودون الوطني ولإيجاد الوعي بقيمة السلع والخدمات الحرجية.

مقترحات للعمل

٩٥ - قام الفريق بما يلي:

(أ) حث البلدان والوكالات الدولية على الاستفادة من المنهجيات المتاحة لتوفير تقديرات محسنة لقيم جميع السلع والخدمات الحرجية وتحسين الوعي في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بآثار المقترحات البديلة للبرامج الحرجية وخطط استغلال الأراضي؛

(ب) حث البلدان على استنباط وتطبيق منهجيات وآليات تلائم ظروفها القانونية والاقتصادية، كتحديد رسوم المناطق وعوائدها وضرائبها لضمان إتاحة جزء مناسب من الإيجار الاقتصادي بعد حسم تكاليف الإنتاج ومستوى ملائم من الربح. ويمكن استخدام صافي الإيجار الاقتصادي في تحسين الإدارة المستدامة للغابات في عملية متدرجة تشمل التدريب وبناء القدرات وإعادة التحويل الصناعي، وإتاحة الفوائد لمن يعيشون في الغابات أو يعتمدون عليها؛

(ج) طلب إعداد مصفوفة تناسب الأساليب المتاحة لتقييم الغابات ومجموعات البيانات اللازمة لتقييم السلع والخدمات وبوجه خاص ما كان منها لم يدخل السوق بعد على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية؛

(د) شجع البلدان والوكالات والمؤسسات الدولية ذات الصلة على تعزيز البحوث لزيادة تطوير منهجيات تقييم الغابات، ولا سيما ما يتعلق منها بتردي التربة وإزالة الغابات، وبالمعايير والمؤشرات. وينبغي أن تراعى في ذلك تماماً القيم الأيكولوجية والاجتماعية والثقافية والروحية المتعلقة بالغابات، وأن تدعم عملية اتخاذ القرارات الجماعية التي يشارك فيها الأطراف المعنيون كالشعوب الأصلية وسكان الأحراج وملاك الأحراج والمجتمعات المحلية.

معايير ومؤشرات التنمية المستدامة للغابات

استنتاجات

٩٦ - أشار الفريق إلى اتساع نطاق الاهتمام والدعم الدوليين لعملية وضع وتنفيذ معايير ومؤشرات للإدارة المستدامة للغابات على الصعيد الوطني. وأكد أن هذه العملية تتسم بطابع دينامي، وأنه لا بد من مواصلة الزخم الحالي في العمل.

٩٧ - وسلّم الفريق بأن المعايير والمؤشرات توفر أساساً مفاهيمياً لرسم السياسات العامة وينبغي اعتبارها أدوات مفيدة لتقييم الاتجاهات السائدة في الأوضاع الحرجية وللإبلاغ عن حالة الغابات ولتحقيق الإدارة المستدامة للغابات، ولا سيما على مستوى وحدة إدارة الغابات. وتحدد المعايير العناصر الأساسية للإدارة المستدامة للغابات بينما توفر المؤشرات أساساً لتقييم التقدم المحرز في هذا الصدد. وبالتالي، يمكن أن تلعب المعايير والمؤشرات دوراً هاماً في تحديد أهداف البرامج والسياسات الحرجية الوطنية وتقييم فعالية تنفيذها. ونظراً إلى أن المؤشرات والمعايير تعبّر عن العناصر المكونة للإدارة المستدامة للغابات فهي تساهم في مجموعها في تطوير مفهوم هذه الإدارة.

٩٨ - وثمة حاجة إلى مجموعة واسعة من المؤشرات الكمية والنوعية والوصفية التي تغطي العناصر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والإيكولوجية والمؤسسية والقانونية والعناصر المتعلقة بالسياسة العامة، بما في ذلك حيازة الأراضي. ويتعين إيلاء اهتمام خاص في بعض البلدان للجوانب ذات الصلة بالغابات والحراج التي تعد أساسية لتلبية احتياجات الكفاف للسكان الأصليين وسكان الغابات وغيرهما من المجتمعات المحلية، بما في ذلك ملاك الغابات. ولا يمكن تحديد جميع خصائص الغابات تحديداً كمياً وإن كان ذلك لا يقلل من أهمية الصفات النوعية المميزة. ففي العديد من المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية، تم بالفعل وضع المؤشرات الكمية والنوعية والوصفية.

٩٩ - وفي حين يسلّم الفريق بأن المعايير والمؤشرات الموضوعية على الصعيد الوطني قد يكون لها دور هام في توضيح المسائل ذات الصلة بمنح الشهادات الحرجية ورسم المنتجات الحرجية، فإنه يؤكد على أن وضع المعايير والمؤشرات يهدف أساساً إلى تعزيز ورصد الإدارة المستدامة للغابات وليس إلى فرض خطط لمنح الشهادات. فالمعايير والمؤشرات ليست مقاييس للأداء تستخدم بغرض منح شهادات في الإدارة الحرجية على مستوى وحدة إدارة الغابات، وينبغي ألا تكون أساساً لفرض القيود على التجارة. كما أكد الفريق على أنه ينبغي ألا يُحتج بمعايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات لفرض شروط على عملية توفير المساعدة الإنمائية الرسمية.

١٠٠ - وأكد الفريق ضرورة بذل مزيد من الجهود للتوصل إلى تعاريف متفق عليها ومقبولة دولياً بشأن المفاهيم والمصطلحات الرئيسية ذات الصلة بمعايير ومؤشرات التنمية المستدامة للغابات، وإلى منهجيات

لجمع البيانات. ويجب أن تتماشى هذه المصطلحات والنهج مع المصطلحات والنهج المستخدمة في سائر الميادين ذات الصلة مثل عمليات وضع القوائم الحصرية، والتقييم والتقدير، والتقييم البيئي، والبرامج الوطنية للغابات، وخطط استغلال الأراضي، والمسائل الحرجية ذات الصلة بالتجارة.

١٠١ - وشدد الفريق على أنه ينبغي استخدام المعايير والمؤشرات على الصعيد الوطني أو على مستوى وحدة إدارة الغابات أو على أي مستوى مناظر لذلك. ورحب بالجهود المبذولة لتوضيح الروابط القائمة بين المعايير والمؤشرات المناسبة على الصعيد الوطني والمؤشرات المنطبقة على الصعيد دون الوطني وعلى مستوى وحدة إدارة الغابات، وأكد على ضرورة أن تكون متماشية بعضها مع البعض الآخر. إلا أنه سلّم بأن هذه الروابط تختلف باختلاف البلدان وقد تتطلب مزيداً من النظر فيها. وينبغي أن يتم وضع المعايير والمؤشرات التي سيتم استخدامها على الصعيدين الوطني ودون الوطني من خلال عملية تتسم بالشفافية تشترك فيها جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك سكان الغابات والسكان الأصليين والمجتمعات المحلية، فضلاً عن ملاك الغابات والمجموعات الرئيسية حيثما ينطبق ذلك. أما المعايير والمؤشرات التي تطبق على المستوى الوطني، فينبغي أن تكون عملية وتستند إلى أساس علمي وفعالة من حيث التكاليف، وتعكس، في جملة أمور، الظروف الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية.

١٠٢ - وأشار الفريق إلى أن عدداً من البلدان تشارك بنشاط في مبادرات دولية وإقليمية ترمي إلى تحديد وتنفيذ معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات على الصعيد الوطني. ومكّن هذا التعاون البلدان من الاستفادة من خبرات الآخرين، ومن إدخال أبعاد وأفكار جديدة في العمليات الدولية في الوقت ذاته. وفي حين سلّم الفريق بأن البلدان التي تشارك حالياً في العملية قد بلغت مراحل مختلفة من هذه العملية، فإنه يؤكد على ضرورة بذل مزيد من الجهود للتوصل إلى توافق في الآراء. كما حث الفريق على مواصلة بذل الجهود لإشراك البلدان والمناطق التي لم تشارك بعد في هذه المبادرات. وأيدّ الفريق فكرة العمل على إيجاد الطرق والسبل اللازمة لتبادل أقصى قدر ممكن من المعلومات والخبرات والمعارف التقنية على الصعيد العالمي، ولا سيما فيما بين المبادرات الإقليمية والدولية المستمرة.

١٠٣ - وركز الفريق بصورة خاصة على ضرورة إشراك المناطق والمناطق الفرعية ذات الخصائص الإيكولوجية والجغرافية المتميزة، وكذلك البلدان ذات الغطاء الحرجي الضعيف. كما اتفق الفريق على ضرورة النظر في وضع معايير ومؤشرات مناسبة تطبق على الصعيد الإقليمي، وبخاصة بالنسبة للغابات الموجودة في مناطق إيكولوجية متشابهة. كما أكد الفريق على ضرورة بذل الجهود لتعزيز إمكانية تحقيق مقارنة ومواءمة وتلاقح محتمل بين مختلف العمليات الدولية والإقليمية، فيما يتعلق بوضع وتنفيذ المعايير والمؤشرات، وأكد على ضرورة وجود اعتراف متبادل بالمبادرات الجارية والمبادرات المقرر الاضطلاع بها.

١٠٤ - و [اتفق] [واختلفت آراء] الفريق على مزايا وجود مجموعة أساسية من المعايير والمؤشرات لاستخدامها على المستوى العالمي، في حين أشار إلى ضرورة تحقيق اتساق في المنهجية المتبعة في التقييمات الحرجية العالمية. [ومع ذلك، فإن الفريق كان مقتنعاً بأهمية وجود مجموعة من المعايير

والمؤشرات الواسعة بما يكفي لاستخدامها على الصعيد العالمي، بدلا من اعتماد مجموعة محدودة قد تحول دون تحقيق اعتراف متبادل بالمبادرات الإقليمية والوطنية، وتبادل المعلومات وزيادة التعمق في المسائل ذات الصلة بأفضل الممارسات الحرجية والمدونات الطوعية.]

مقترحات للعمل

١٠٥ - قام الفريق بما يلي:

(أ) شجع البلدان على أن تشرع في وضع معايير ومؤشرات للإدارة المستدامة للغابات على الصعيد الوطني وتنفيذها، حسب الاقتضاء، وإن كانت ناقصة وغير مكتملة، في حين سلّم بأن إجراء مزيد من التمحيص العلمي والتقني، بما في ذلك الاختبار الميداني سوف يوفر في حد ذاته خبرة قيّمة سيساعد على مواصلة تطوير تلك المعايير والمؤشرات؛

(ب) حث الحكومات على ترويج استخدام المعايير والمؤشرات المتفق عليها على الصعيدين الإقليمي والوطني وعلى النظر في إمكانية استخدامها لتعزيز أفضل الممارسات الحرجية المتوفرة وتيسير منح شهادات في الإدارة الحرجية؛ وعلى ضمان أن تكون عملية وضع وتنفيذ المعايير والمؤشرات شاملة لعدة قطاعات؛ وعلى إدراجها في البرامج الحرجية الوطنية أو في خطط استغلال الأراضي أو غير ذلك من أطر السياسات العامة ذات الصلة وفيما يتعلق بذلك من مدونات طوعية عند الاقتضاء؛ وعلى إقامة روابط واضحة بين المعايير والمؤشرات المستخدمة على الصعيد الوطني ودون الوطني أو على مستوى وحدة إدارة الغابات؛ وعلى ضمان أن تكون هذه المعايير والمؤشرات متماشية مع المعايير والمؤشرات الموضوعة على الصعيد الدولي؛

(ج) شجع البلدان التي لم تشارك بعد في أي من المبادرات الدولية والإقليمية الجارية بشأن المعايير والمؤشرات على أن تشارك فيها في أقرب وقت ممكن، إذ ستمكن بذلك من الاستفادة من الخبرة المتحققة في العمليات القائمة، وكذلك المساهمة بأفكار جديدة؛ وحث البلدان المانحة والمنظمات الدولية والمتعددة الأطراف على توفير المساعدة التقنية والمالية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتمكينها من المشاركة والمساهمة في مواصلة تطوير المعايير والمؤشرات واختبارها ميدانيا وتنفيذها على الصعيدين الوطني ودون الوطني وعلى مستوى وحدة إدارة الغابات؛

(د) طلب من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وغيرها من الوكالات الدولية والجهات المشاركة في المبادرات الدولية والإقليمية استقصاء إمكانيات التوصل إلى اتفاق دولي بشأن المفاهيم والمصطلحات والتعاريف الأساسية ذات الصلة بمعايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات؛ وبشأن مؤشرات تتعلق بالغابات الموجودة في مناطق إيكولوجية متشابهة؛ وبشأن تحقيق اعتراف متبادل وتلاق بين مجموعات من المعايير والمؤشرات المعدة للتطبيق على الصعيد الوطني والمحددة في مختلف المبادرات الدولية

والإقليمية؛ وبشأن وضع منهجيات تتسم بالشفافية لقياس المؤشرات وجمع البيانات وتجميعها وتخزينها ونشرها؛

(هـ) أوصى بأن تستند الفاو والجهات المشاركة في المبادرات الدولية والإقليمية إلى الجوانب المشتركة للمعايير والمؤشرات الموضوعية في إطار تلك المبادرات وإلى المعايير الحرجية [من أجل وضع معايير مرجعية عالمية من شأنها أن تمثل القاسم المشترك بين جميع مجموعات المعايير الدولية والإقليمية]، وأوصى الفاو وغيرها من المنظمات ذات الصلة بأن تستخدم تلك المعايير والمؤشرات لتعزيز الاتساق في الإبلاغ عن التقييم الحرجي والإدارة المستدامة للغابات؛

(و) طلب من مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي أن يحيط علما بالأطر القائمة للمعايير والمؤشرات بغية ضمان أن تكون أنشطة وضع وتنفيذ مؤشرات التنوع البيولوجي المضطلع بها في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي متفقة مع تلك الأطر ومكملة لها.

رابعا - التجارة والبيئة من حيث صلتها بالمنتجات والخدمات الحرجية

استنتاجات

١٠٦ - وافق الفريق على أن التجارة في المنتجات والخدمات الحرجية التي تستمد من الموارد المتجددة التي لا تضر بالبيئة ينبغي أن تحظى بالتشجيع كوسيلة هامة من وسائل الإسهام في التنمية المستدامة. وسلم بأهمية تعزيز الإدارة المستدامة للغابات من خلال وضع سياسات تجارية وبيئية يدعم بعضها البعض الآخر، وضمن ألا تترك سياسات التجارة بالمنتجات والخدمات الحرجية آثارا ضارة لإدارة الغابات وحفظها وتنميتها على نحو مستدام. غير أنه سلم أيضا باتساع نطاق المسائل المرتبطة بهذا الموضوع وتعقيدها. ويلزم اتباع عملية متواصلة لبناء توافق الآراء، بما في ذلك استكشاف احتمال لزوم التوصل إلى اتفاق بشأن التجارة بالمنتجات الحرجية وبشأن وضع مدونات سلوك طوعية لتيسير وتحسين التجارة بالمنتجات الحرجية في مناطق معينة. ونظرا لتعقيد هذه المسائل، لا بد من تحسين التنسيق في جهود الوكالات الدولية ذات الصلة.

١٠٧ - وأكد الفريق على أن مسائل التجارة والبيئة المتصلة بالمنتجات والخدمات الحرجية ينبغي أن تعالج بصورة شمولية، مع مراعاة الفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١ ومبادئ الغابات. غير أن الفريق سلم بعدم كفاية المعلومات على الصعيدين المحلي والدولي عن التجارة الدولية بالمنتجات غير الخشبية والخدمات المستمدة من الغابات. ولذلك فإن الحاجة تدعو إلى إجراء مزيد من الدراسات وجمع البيانات لسد هذه الثغرات مستقبلا. ويجب أن تتسق التحليلات والتدابير المتخذة مع قواعد منظمة التجارة العالمية. [وفي ظروف خاصة، ربما يحتاج الأمر إلى اتخاذ تدابير تجارية لتحقيق الأهداف البيئية، غير أنه ينبغي عدم اتخاذ هذه التدابير إلا عن طريق آليات قانونية وطنية ودولية مستقرة وكملأذ أخير عندما تستنفذ جميع الخيارات الأخرى].

١٠٨ - وترد في الفقرات التالية النتائج التي توصل إليها الفريق فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق، والقدرة التنافسية النسبية للمنتجات الحرجية، وتعزيز الأنواع الأقل استخداماً، ومنح الرخص ووضع العلامات على المنتجات، واستيعاب التكاليف الكاملة داخلياً، وشفافية السوق.

١٠٩ - أحرزت جولة أوروغواي تقدماً كبيراً في تحسين فرص وصول منتجات الغابات إلى الأسواق، وبخاصة من حيث خفض التعريفات الجمركية لجميع أنواع المنتجات الحرجية. غير أنه لا تزال هناك حواجز تعترض التجارة الدولية بالمنتجات الحرجية، وبخاصة الحواجز غير المتعلقة بالتعريفات الجمركية التي يمكن أن تكون عقبة أمام فرص وصول منتجات الغابات إلى الأسواق الدولية. وينبغي أن تكون التدابير المتصلة بالتجارة متسقة مع مبادئ الغابات، ومع قوايين وممارسات التجارة المتفق عليها بين أطراف متعددة الأطراف، وأن تكون فعالة في النهوض بهدفها المعلن.

١١٠ - يمكن أن تعتبر المنتجات الحرجية المستمدة من الغابات التي تدار إدارة مستدامة منتجات غير ضارة بالبيئة. ولا مفر من وجود تنافس بين مختلف المنتجات من مختلف المناطق وبين البدائل الخشبية وغير الخشبية. ولا يفرض التنافس بالضرورة قيوداً على الجهود الوطنية أو العالمية لتحقيق إدارة مستدامة للغابات، ولكنه يمكن أن تترتب عليه آثار خطيرة مستقبلاً بالنسبة لأسواق منتجات معينة من الغابات. لذلك ينبغي الاضطلاع بمزيد من الدراسات الاقتصادية ودراسات الأسواق لتحديد أفضل طريقة للاستفادة من الأسواق والأدوات الاقتصادية في تعزيز الإدارة المستدامة للغابات.

١١١ - وبالنسبة لغالبية البلدان النامية، تمثل صادرات المنتجات المجهزة نسبة صغيرة من إجمالي إنتاجها من الخشب المستدير. ولذلك يلزم بذل مزيد من الجهود من أجل تعزيز زيادة صناعات التجهيز النهائية السليمة بيئياً، وصادرات المنتجات المجهزة، بما يتفق مع الإدارة المستدامة للغابات، من أجل زيادة إسهامها في التنمية الاقتصادية المستدامة وزيادة حصائل الصادرات.

١١٢ - وأحاط الفريق علماً بأن البلدان المنتجة والمؤسسات الدولية بذلت جهوداً وقامت بمبادرات كثيرة لتشجيع الأنواع الأقل استخداماً في الأسواق الدولية. غير أن التقدم المحرز في هذا الشأن لا يزال محدوداً للغاية، ولكنه ينبغي مواصلة بذل الجهود وتوسيع نطاقها لتشمل أنواع المناطق المعتدلة والشمالية.

١١٣ - وإن الاهتمام الدولي بمسائل تراخيص إدارة الغابات ووضع العلامات على منتجات الغابات ينبغي أن ينظر إليه من المنظور السليم. وحتى الآن لا تتأثر بهذه الممارسات إلا نسبة صغيرة من التجارة العالمية بالمنتجات الحرجية ومنطقة صغيرة من غابات العالم. ونظراً لعدم كفاية المعلومات وقلة الخبرات الحقيقية نسبياً، فإنه لا يزال من السابق لأوانه إجراء تقييم موضوعي لإمكاناتها الكاملة في تعزيز الإدارة المستدامة للغابات. ويلزم إجراء مزيد من الدراسات وجمع المعلومات لتبديد الشك حول مختلف المواضيع بما في ذلك: آثار إصدار التراخيص على مشاريع الغابات وأسواقها؛ وقدرة المنتجات الحرجية على المنافسة؛ والتكاليف والمنافع الاقتصادية وغير الاقتصادية؛ والطلب على المنتجات المرخصة؛ [وجدوى إصدار التراخيص على

مستوى البلد؛ واستخدام المعايير والمؤشرات؛ وإدارة مخططات إصدار التراخيص ومصادقيتها في سياق الاتساق مع الاتفاقات الدولية؛ ودور الحكومة كجهة تنظيمية، ومالكة للموارد أيضا في بعض البلدان.

١١٤ - وسلم الفريق بأن مخططات منح الرخص ووضع العلامات بصورة طوعية هي واحدة من الأدوات العديدة التي تنطوي على فائدة ويمكن استخدامها لتعزيز الإدارة المستدامة للغابات. ومنح الرخص يتصل في المقام الأول بتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات، في حين أن وضع العلامات ينطبق على المنتجات ويعتبر في المقام الأول وسيلة من وسائل التسويق. ونظرا لاحتمال تعدد المخططات، تجري مناقشة حول ضرورة وجود فهم مشترك، ومعايير متكافئة أو متشابهة، واعتراف متبادل.

١١٥ - قبل الفريق أن للحكومات دورا بالغ الأهمية فيما يتصل بتعزيز فعالية نظام الإدارة المستدامة للغابات. غير أنه لما كان منح الرخص قد تطور حتى الآن كمبادرة خاصة طوعية، تحتاج مختلف الآراء المعرب عنها بشأن أدوار الحكومات والمؤسسات الحكومية الدولية في تطوير أو تنظيم نظم منح الرخص إلى مزيد من التوضيح. وعند النظر في الأدوار الممكنة للحكومات، ونظرا لأن منح الرخص هو عملية تحركها قوى السوق، ينبغي التفريق بين أدوار الحكومات كجهات تنظيم وكجهات تشجيع للسياسات العامة وبين أدوارها في بعض البلدان كمالكة للغابات. [لم يؤيد الفريق مفهوم منح الرخص على مستوى البلد وأكد على وجوب تطبيق الترخيص الطوعي على مستوى وحدة إدارة الغابات]. [غير أنه ينبغي التسليم بدور الحكومات في كفالة الشفافية، والمشاركة التامة للأطراف المعنيين، وعدم التمييز، وإتاحة إمكانية الوصول إلى مخططات منح الرخص]. [وينبغي لعملية منح الرخص أن تلتزم بالسيادة وأن تكون شفافة ورشيقة].

١١٦ - [وسلم الفريق بأنه، مع تطور برامج منح الرخص ووضع العلامات، على الأرجح أن تستخدم بعض برامج وضع العلامات الإيكولوجية منح الرخص كأحد العناصر في منح علامات إيكولوجية لمنتجات حرجية معينة]. وينبغي أن تتركز الجهود الدولية على ضمان أن تكون المخططات القائمة والجديدة لمنح الرخص ووضع العلامات مفتوحة للجميع، مع تجنب التمييز التعسفي والتمييز الذي لا مبرر له فيما يتعلق بأنواع الغابات، والمنتجات الحرجية ومالكي الغابات، والقائمين على إدارة وتشغيل الغابات، ولا تستخدم كشكل من أشكال الحماية المقنعة، ولا تتضارب مع قواعد منظمة التجارة العالمية.

١١٧ - ويجوز أن يساهم استيعاب التكاليف الكاملة مساهمة كبيرة في الإدارة المستدامة للغابات على المدى الطويل. وبدون هذا الاستيعاب، قد لا تظهر التكاليف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في السوق ولا تعالجها السوق على نحو تام، مما يجعل الممارسات غير المستدامة تبدو أكثر جاذبية مقارنة بالإدارة المستدامة للغابات. ولا يوجد إلا توافق محدود في الآراء بشأن المفاهيم، والتعريفات، والقياسات والتقنيات، والاحتياجات من البيانات لإدراج التكاليف البيئية في آليات التسعير. وشجع الفريق تبادل المعلومات بشأن مختلف نتائج البحوث والخبرات فيما يتصل بالتكاليف وآليات السياسة العامة من أجل تسهيل المناقشة وتطوير السياسات.

١١٨ - وقد تؤدي زيادة شفافية السوق إلى تشجيع الدورين المتداعمين للتجارة والبيئة في قطاع الغابات، وأن تحسين شفافية السوق سيساعد أيضاً على معالجة مسائل من قبيل التجارة الدولية غير المشروعة في منتجات الغابات، ونقل تشوهات التسعير والسوق. ورغم ما تبذله الوكالات المختصة من بعض الجهود المستمرة، لم يطرأ سوى تقدم طفيف في مجال تحسين شفافية السوق من أجل التجارة في منتجات الغابات، واتفق الفريق على أنه ينبغي تشجيع بذل مزيد من الجهود.

مقترحات للعمل بشأن فرص الوصول إلى الأسواق

١١٩ - قام الفريق بما يلي:

(أ) حث البلدان والمنظمات الدولية ذات الصلة على دراسة الآثار البيئية والاجتماعية المتوقعة والضرورية للتدابير التجارية التي تؤثر في المنتجات الحرجية؛

(ب) طلب إلى كل بلد عضو في منظمة التجارة العالمية اتخاذ تدابير لتحسين فرص وصول المنتجات الحرجية والسلع والخدمات إلى الأسواق بما في ذلك زيادة خفض الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعترض التجارة؛ وضمان وجود دعم متبادل بين التجارة بالمنتجات الحرجية المنتجة بصورة مستدامة والبيئة؛ وتجنب الصراع بين التدابير التي تؤثر في التجارة بالمنتجات الحرجية وبين قواعد منظمة التجارة العالمية؛

(ج) حث البلدان على استكشاف احتمال ضرورة وضع مدونات سلوك طوعية لملاك الغابات، والقائمين على تنمية الغابات والمستثمرين الدوليين في الغابات بهدف تحسين التجارة بالمنتجات الحرجية وضمان ألا تكون سياسات التجارة الخارجية على حساب حقوق المجتمع المحلي في أراضي غابات الدولة ومنتجاتها؛

(د) أوصى الحكومات والمنظمات الدولية المناسبة باستكشاف احتمال ضرورة وضع اتفاق بشأن التجارة بالمنتجات الحرجية الآتية من جميع أنواع الغابات؛

(هـ) حث البلدان على إلغاء جميع أشكال الحظر والمقاطعة المتخذة من جانب واحد والتي لا تتفق مع قواعد نظام التجارة الدولية، بما في ذلك تلك الأشكال التي تفرضها الحكومات المحلية.

مقترحات للعمل بشأن القدرة التنافسية النسبية للمنتجات الحرجية

١٢٠ - قام الفريق بما يلي:

(أ) دعا الوكالات ذات الصلة إلى دعم الجهود المبذولة لجمع مزيد من المعلومات وإجراء دراسات سوقية واقتصادية أكثر استقلالا للمنافسة المحتملة بين مختلف المنتجات الحرجية، والمنتجات الواردة من مختلف مناطق المنشأ والبدايل الخشبية وغير الخشبية، وتحليل التكاليف والمنافع، بما في ذلك أي بدائل، والأثر العام على الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات؛

(ب) حث البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية ذات الصلة على دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية، في سياق السياسات والبرامج الأوسع للإدارة المستدامة للغابات، بغية زيادة إنتاجيتها وكفاءتها في أنشطة التجهيز النهائية وتعزيز أنشطة المجتمعات المحلية لتجهيز وتسويق المنتجات الحرجية الخشبية وغير الخشبية.

مقترحات للعمل بشأن الأنواع الأقل استخداماً

١٢١ - قام الفريق بما يلي:

(أ) دعا الوكالات ذات الصلة إلى تكثيف ما تبذله من جهود لتعزيز المنتجات الحرجية المنتجة بصورة مستدامة والتي تنتمي إلى الأنواع الأقل استخداماً الآتية من جميع أنواع الغابات، في السوق الدولية؛

(ب) حث البلدان المنتجة على تنفيذ سياسات عامة متفقة ومتسقة مع الإدارة المستدامة للغابات بغرض استغلال الأنواع الأقل استخداماً؛

(ج) حث الوكالات الدولية ومؤسسات البحوث على دعم الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والمحلي لتطوير التكنولوجيات، بما في ذلك المعارف التقليدية المتصلة بالغابات، لزيادة استغلال الأنواع الأقل استخداماً.

مقترحات للعمل بشأن منح الرخص ووضع العلامات

١٢٢ - قام الفريق بما يلي:

(أ) حث البلدان والمنظمات الدولية، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية، على التسليم بالعلاقة الإيجابية المحتملة بين الإدارة المستدامة للغابات، والتجارة، ومشاريع منح الرخص ووضع العلامات، وضمان أن هذه المشاريع لا تُستخدم كشكل من أشكال الحماية المقنّعة، وضمان أنها لا تتضارب مع قواعد التجارة الدولية، بما في ذلك اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالحوافز التقنية للتجارة؛

(ب) حث البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على إبراز المفاهيم الرئيسية للاتفاق المتعلق بالحوافز التقنية للتجارة التي قد يكون لها صلة بمقترحات منح الرخص ووضع العلامات وتأييد تطبيق المبادئ التالية على مشاريع منح الرخص:

١' الوصول المفتوح وعدم التمييز بخصوص جميع أنواع الغابات، وملاك الغابات، والمديرين، والمشغلين؛ والمصادقية؛

٢' عدم اللجوء إلى الخداع؛

٣' فعالية التكلفة؛

- ٤' المشاركة التي تسعى إلى إشراك جميع الأطراف المعنيين، بما في ذلك المجتمعات المحلية؛
- ٥' النزعة العملية والعلاقة المباشرة بالإدارة المستدامة للغابات؛
- ٦' تشجيع قبول المعايير "المكافئة" و "الاعتراف المتبادل"؛
- (ج) حث المنظمات الدولية ذات الصلة على الاضطلاع بمزيد من الدراسات حول مختلف جوانب منح الرخص، بما في ذلك:
- ١' الكفاءة في تعزيز الإدارة المستدامة للغابات؛
- ٢' ضرورة مراعاة المعايير وأطر المؤشرات؛
- ٣' دور الحكومات المحتمل فيما يتعلق بوضع المشاريع الطوعية لمنح الرخص ووضع العلامات، وتنفيذها، وتشجيعها، والاعتراف المتبادل بها؛
- ٤' الاحتياجات الخاصة لملاك الغابات الصغيرة؛
- ٥' ضرورة رصد الخبرة العملية في مجال منح الرخص؛
- ٦' الاعتماد ووضع مصطلحات متسقة؛
- (د) حث البلدان على النظر في العمل الذي يضطلع به مشروع مركز البحوث الدولية في مجال الغابات بشأن مخططات منح الرخص، إذ قد يوفر أدوات لتحسين المصداقية، والفعالية، وإمكانية المقارنة، وتسهيل الاعتراف المتبادل بالمعايير وأطر المؤشرات؛
- (هـ) دعا البلدان والوكالات ذات الصلة التي تتعامل في التجارة بالمنتجات الحرجية، بما في ذلك المنظمة الدولية للأخشاب المدارية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، إلى وضع التأكيد الحالي على منح الرخص في المنظور الصحيح، وتشجيع المواءمة الدولية للمعايير بين مختلف مشاريع منح الرخص ووضع العلامات والاعتراف المتبادل بها، وذلك في محاولة ترمي إلى تسهيل وتعزيز التجارة بالمنتجات الحرجية بغية تحقيق الهدف النهائي وهو الإدارة المستدامة للغابات؛
- (و) دعا الوكالات ذات الصلة إلى وضع ترتيبات لتبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بمشاريع منح الرخص ووضع العلامات بصورة مستمرة وذلك في المحافل الملائمة بغية كفاءة الشفافية.

مقترحات للعمل بشأن استيعاب التكاليف الكاملة

١٢٣ - قام الفريق بما يلي:

(أ) دعا البلدان والوكالات الدولية ذات الصلة المعنية بالحراجة والتجارة الى النظر في آليات استيعاب التكاليف الكاملة وإجراء تحليلات سوقية واقتصادية لآثارها على إدارة الغابات وتكاليف التطوير، وعلى الإدارة المستدامة للغابات. وينبغي لهذه التحليلات أن تفحص أيضا المنافع المحتملة لتحسين الكفاءة والاستدامة على جميع مستويات الصناعة الحرجية؛

(ب) شجع، استنادا إلى ما تقوم به البلدان والوكالات الدولية ذات الصلة من أعمال، على تقاسم المعلومات المتعلقة بنتائج البحوث وخبرات تنفيذ استيعاب التكاليف الكاملة وتطبيقه على الإدارة المستدامة للغابات، وآليات السياسات ذات الصلة.

مقترح للعمل بشأن شفافية السوق

١٢٤ - قام الفريق بما يلي:

(أ) دعا الوكالات الدولية ذات الصلة والمؤسسات الوطنية الى توسيع ما تقوم به من أعمال تتعلق بشفافية السوق من أجل التجارة بالمنتجات الحرجية، بما في ذلك إمكانية وضع قاعدة بيانات عالمية؛

(ب) دعا إلى وضع تقييم تجريه هيئة أو هيئات مستقلة عن طبيعة التجارة غير المشروعة بالمنتجات الحرجية.

خامسا - المنظمات الدولية والمؤسسات والصكوك المتعددة
الأطراف، بما في ذلك الآليات القانونية المناسبة

المنظمات الدولية والمؤسسات والصكوك المتعددة الأطراف

١٢٥ - وافق الفريق على أن الوكالات والمنظمات الدولية والإقليمية والثنائية التي تمت بصلة للغابات، والصكوك القانونية القائمة، والمؤسسات المالية والتجارية، والهيئات المنشأة بمعاهدات، ينبغي أن تعبئ قواها ومزاياها النسبية في تنفيذ المقترحات الواردة في تقرير الفريق، وينبغي كذلك أن تعزز الحوار المتعلق بالسياسات، وبناء توافق الآراء، والتعاون.

١٢٦ - وسلّم الفريق بأن هناك أنشطة وبرامج هامة عديدة متصلة بالغابات تضطلع بها منظمات دولية، ومؤسسات متعددة الأطراف وإقليمية، واتفاقيات، واتفاقات بيئية أخرى متعددة الأطراف، ومجموعات من البلدان. وأثنى على عمل فرقة العمل غير الرسمية الرفيعة المستوى المشتركة بين الوكالات والمعنية بالغابات المنشأة بهدف دعم الفريق بوصفه نموذجا للتعاون الفعال فيما بين المؤسسات.

١٢٧ - وسلّم الفريق بأنه منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية كان هناك تقدير متزايد للفكرة القائلة بأن سياسات الغابات يجب أن تضع في الاعتبار المنافع المتعددة للغابات، وأنه يتعين معالجة هذه المسائل من خلال نهج كلي متكامل. غير أن هناك متسعا كبيرا لمواصلة تعزيز الهياكل المؤسسية الدولية الحالية لدعم ومساندة هدف حفظ جميع أنواع الغابات وإدارتها وتنميتها تنمية مستدامة. ومن شأن تحسين التنسيق والتعاون بين المنظمات والمؤسسات والصكوك، مع توضيح الولايات المتصلة بالغابات والتركيز عليها وإعادة تعريفها أن يعزز زيادة التكامل واتساق العمل، بما في ذلك العمل على صعيد مجالس إدارتها. وهذا بدوره من شأنه أن يساعد على تقليل حالات التداخل والازدواجية إلى أدنى حد ممكن ويوفر الفرص الكفيلة بسد الثغرات والتركيز على الأولويات المتفق عليها بصورة مشتركة وتلبية الاحتياجات الناشئة. وينبغي أن تتسم الأنشطة بشفافية وفعالية ومرونة أكبر، وأن تتيح المشاركة والتعاون الفعالين مع جميع الأطراف المعنيين والمجموعات الرئيسية.

١٢٨ - وأحاط الفريق علما بضرورة بذل جهود دولية معززة في عدة مجالات مترابطة متصلة بالغابات، منها الحكم الفعال من جانب المؤسسات والمنظمات والصكوك الدولية التي تعالج مسائل الغابات؛ وتحسين آليات تركيز الجهود وتنسيقها ورصد تنفيذ الوكالات والصكوك للأنشطة المتعلقة بالمسائل الدولية المتصلة بالغابات؛ وتحسين اشتراك المجموعات الرئيسية في المنتدى المعنية بالغابات والعمليات الرامية إلى تعزيز الإدارة المستدامة للغابات؛ وجمع بيانات استراتيجية وبناء قدرة تحليلية؛ ومشاريع ترمي إلى تعزيز بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتبادلها وتنمية الموارد البشرية، ولا سيما على الصعيدين الوطني والميداني؛ وزيادة تركيز وفعالية التمويل والتنسيق في مجال البحث والتطوير بشأن أولويات الإدارة المستدامة للغابات.

مقترحات للعمل بشأن توضيح أدوار المنظمات الدولية

١٢٩ - دعا الفريق إلى توضيح الولايات والمهام المنوطة بوكالات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالغابات، وتقوية التعاون بين الوكالات لسد الثغرات بالنسبة للاحتياجات والمهام الجديدة المعترف بها بالفعل.

مقترحات للعمل بشأن تعزيز التعاون والتخلص من الثغرات والازدواجية

١٣٠ - طلب الفريق إلى المؤسسات الدولية مساندة العمل الجاري على الصعيد دون الوطني والوطني ودون الإقليمية والإقليمية والدولية لحفظ جميع أنواع الغابات، وإدارتها، وتنميتها تنمية مستدامة؛ وبناء توافق في الآراء بشأن النهج، وتحسين الظروف اللازمة لبناء القدرات وتمويل حفظ جميع أنواع الغابات وإدارتها وتنميتها تنمية مستدامة. كما ينبغي للمؤسسات الدولية أن تدعم الجهود المبذولة لتعزيز الصلات بين البحوث، ورسم السياسات وتنفيذها، إضافة إلى الصلات بين البرامج والاستراتيجيات الوطنية والنظام المتعدد الأطراف.

١٣١ - وقام الفريق بما يلي:

(أ) دعا البلدان الى دعم أعمال المنظمات والوكالات والصكوك الدولية المعنية بالغابات، وتحسين التكامل والتنسيق بين جهودها، وتركيز أنشطتها بصورة مباشرة على الاحتياجات والتحديات التي تواجه البلدان في إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة؛

(ب) دعا البلدان والمنظمات الدولية الى تعزيز المشاورات الحكومية الدولية المشتركة بين الوكالات بشأن كافة المسائل المتصلة بإدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة، بما في ذلك الخطط والبرامج الوطنية للغابات؛

(ج) دعا البلدان إلى إنشاء منتدى دولي رفيع المستوى للسياسات لعقد حوار بشأن الغابات؛

(د) دعا مجالس إدارة المؤسسات والصكوك الدولية والاقليمية ذات الصلة الى الاسراع في ادمج مقررات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المتعلقة بالمسائل المتصلة بالغابات في برامج عملها، مع إيلاء اهتمام خاص للمقررات التي تعالج الجوانب الشاملة لعدة قطاعات، وإعادة تركيز اهتمامها على تلك الأولويات؛

(هـ) طلب الى منظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة وغيرها من الوكالات ذات الصلة أن تنسق وتعزز مجموعات البيانات الاستراتيجية والنظم التحليلية، وأن تسهل توزيع بيانات سهلة الاستعمال في حينها على جميع الأطراف المعنيين.

المساهمة في بناء توافق آراء في سبيل مواصلة تنفيذ مبادئ الغابات، بما في ذلك الترتيبات القانونية والآليات المناسبة التي تشمل كافة أنواع الغابات
(يعالج هذا الموضوع في تقرير مستقل للأمين العام يقدم الى الدورة الرابعة للفريق).

- - - - -